



بنك البركة تونس

تقرير حول نشاط البنك

والقوائم المالية

المختومة في 31 ديسمبر 2017

I- نظرة عامة حول تطور نشاط البنك للسنوات الأخيرة :

1- إحصائيات الميزانية:

(مليون دينار تونسي)

البنود	تقديرات ديسمبر 2017	إنجاز ديسمبر 2017	إنجاز ديسمبر 2016	إنجاز ديسمبر 2015	إنجاز ديسمبر 2014	إنجاز ديسمبر 2013	إنجاز ديسمبر 2012
مجموع الموازنة	1 822	1 520	1 587	1 515	1 392	1 247	956
الأموال الذاتية	170	156	161	163	162	157	145
إجمالي الودائع	1 648	1 347	1 410	1 338	1 216	1 080	800
محفظة التمويلات والاستثمارات الصافية	1 660	1 283	1 414	1 353	1 284	1 068	887
محفظة المشاركات الصافية	43	49	42	41	27	25	16
مجموع التمويلات والاستثمارات الخام	1 696	1 315	1 449	1 383	1 309	1 091	909
محفظة المشاركات الخام	44	53	44	43	29	26	21
رصيد مؤونات التمويلات والأرباح المعلقة	36	32	36	30	25	23	22
سعر صرف الدينار/ الدولار	2 4	2.4495	2 2999	2 0169	1 8615	1 6413	1 5506

2- إحصائيات الدخل:

(مليون دينار تونسي)

البنود	تقديرات ديسمبر 2017	إنجاز ديسمبر 2017	إنجاز ديسمبر 2016	إنجاز ديسمبر 2015	إنجاز ديسمبر 2014	إنجاز ديسمبر 2013	إنجاز ديسمبر 2012
أرباح التمويلات والاستثمارات	67 44	68 13	58 13	55 85	54 75	40 43	35 62
العائد من عمولات الخدمات المصرفية	9 78	9.48	7 18	6 56	7 39	6 90	6 58
أرباح الصرف	3 12	5 08	2 14	1 65	0 95	1 41	0.83
إجمالي رقم المعاملات	82 35	85 02	69 60	65 24	64 14	49 63	43 33
مربوحية المودعين والعمولات المدفوعة	30 09	34 38	27 45	27 10	24.97	17 50	13.92
الناتج البنكي الصافي	52 26	50 64	42 15	38 15	39 17	32 13	29 42
المؤونات السنوية	0 69	-5.87	-1 88	0 36	-1 48	-2 28	-6 09
المصاريف التشغيلية	40 49	47 24	37 082	28 62	24 47	17 43	14 27
- الموظفين	25 48	31.49	23 85	17 51	16.12	12 11	9 73
- الأعباء العامة للتسيير	9 95	9.60	8 73	7 61	6 08	3 85	3 55
- الإستهلاكات	5.06	6.15	4 50	3 50	2 27	1 47	0 98
النتيجة الخام للاستغلال	11 08	-2.42	3 21	9 91	13 23	12 50	9 19
الأداء على الأرباح	2 22	0.49	0 83	2 12	3 05	1 73	1 27
الأرباح الصافية	8 86	-4.09	3 22	8 53	10 14	10 77	8 13

3- المؤشرات:

البنود	تقديرات ديسمبر 2017	إنجاز ديسمبر 2017	إنجاز ديسمبر 2016	إنجاز ديسمبر 2015	إنجاز ديسمبر 2014	إنجاز ديسمبر 2013	إنجاز ديسمبر 2012
نسبة كفاية رأس المال	%30	*%25	%29	%28	%33	%34	%30
نسبة السيولة	%100<	%146	%111	%86	%70	%111	%99
مردودية الأموال الذاتية	%5.48	%-2.55	%2.03	%5.51	%6.67	%7.34	%5.92
مردودية الأصول	%0.49	%-0.27	%0.20	%0.56	%0.73	%0.86	%0.85
نسبة الكفاءة التشغيلية	%77	%93	%88	%75	%62	%54	%48
نسبة الأصول المصنفة من محفظة التمويلات والاستثمارات	%3>	%7.4	%6.8	%5.84	%2.17	%2.25	%4.5
نسبة تغطية المتعثرات بالمؤنات والأرباح المعلقة	%70<	%33	%38	%37	%80	%76	%70
عدد الفروع	41	37	33	23	12	8	8

*مؤشر سبتمبر 2017

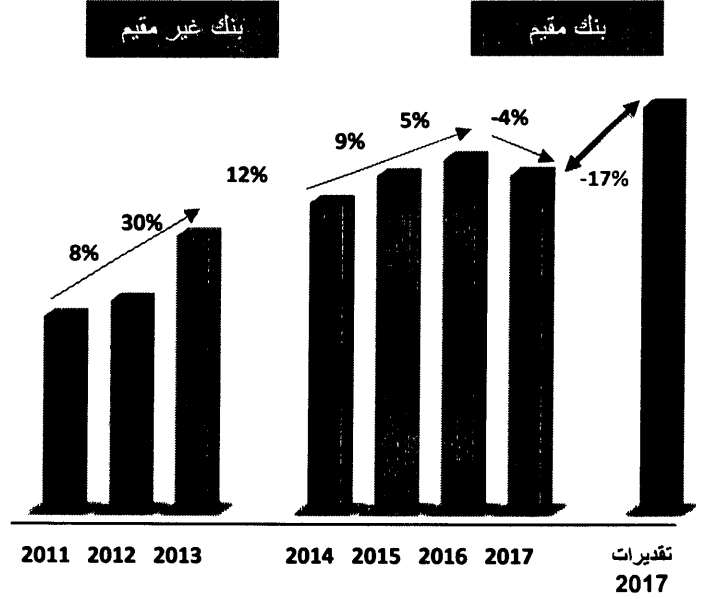
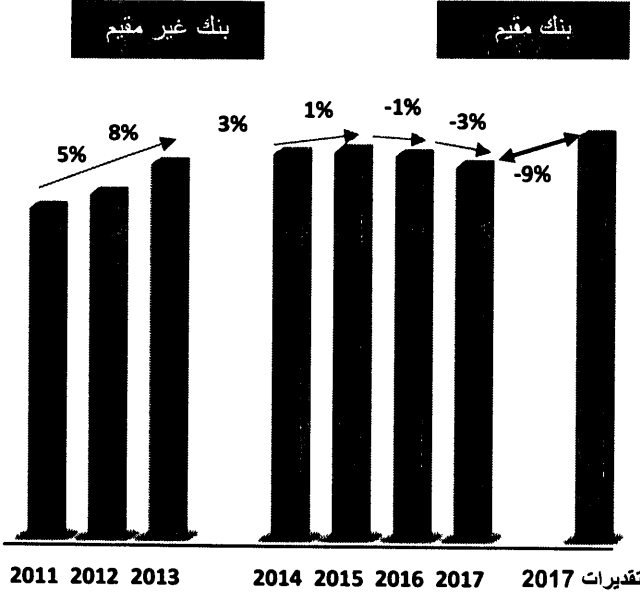
بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

يمثل بنك البركة تونس جزء من مجموعة البركة المصرفية التي تعتبر من أهم رواد الصيرفة الإسلامية على مستوى العالم، إذ تقوم بتدعيم الأعمال المصرفية المميزة والمطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية السمحاء من خلال انتشارها الجغرافي الممتد على أكثر من خمسة عشر دولة. وقد تجسد موقعها الريادي في هذا المجال عن طريق مساهمتها الفعالة في الارتقاء بالعمل المصرفي الإسلامي بتقديم منتجات استثمارية وادخارية مبتكرة وتطوير خدمات القطاع المصرفي الإسلامي. وحظيت المجموعة في السنوات الأخيرة بعدة جوائز دولية ومحلية تعتبر كاعتراف عالمي بالإنجازات المصرفية المتميزة التي حققتها، وبمكانتها العالمية المرموقة، وبمساهماتها الفاعلة في النهوض بالمالية الإسلامية. وفي هذا الإطار فإن بنك البركة تونس يفتخر بانتمائه إلى هذه المجموعة ويسعى جاهدا منذ بعثه إلى مزيد الارتقاء بالعمل المصرفي الإسلامي. وقد ساهم حصوله على رخصة بنك شمولي مقيم في تدعيم هويته كبنك إسلامي في البلاد التونسية إذ بات يعتبر من أبرز وأهم البنوك المختصة في الصيرفة الإسلامية في المنطقة. وقد مثلت هذه السنوات مرحلة استثمارية هامة في مسيرته، تم من خلالها توسيع شبكة الفروع بفتح 29 فرعاً و3 مكاتب صرف منتشرة في مناطق استراتيجية في البلاد إضافة إلى ترويج منتجات جديدة موجهة خاصة إلى الأفراد تتمثل في تمويل المباني ووسائل النقل والدراسات والرحلات والخدمات. كما تم تدعيم الموارد من خلال خلق أوعية ادخارية متنوعة وموجهة لمختلف فئات المجتمع. لكن على الرغم من الجهود المبذولة لم تكن النتائج المسجلة في مستوى التوقعات المأمولة حيث سجلت النتيجة الصافية منحة تنازلي تفاقم من سنة إلى أخرى ليصل إلى تسجيل نتيجة سالبة مع نهاية سنة 2017 وقد ساهمت في ذلك عدة عوامل أخرى خارجية تعتبر استثنائية تولدت من جراء تراكم التداعيات السلبية للظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي عاشتها البلاد والعالم أجمع خلال السنوات الأخيرة.

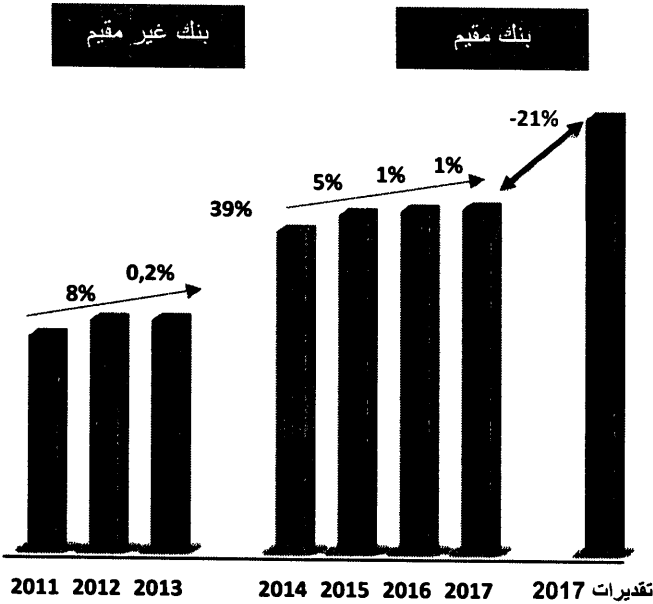
وفيما يلي نعرض على حضراتكم تطورات أهم مؤشرات البنك خلال السنوات الأخيرة.

تطور أرقام الميزانية:

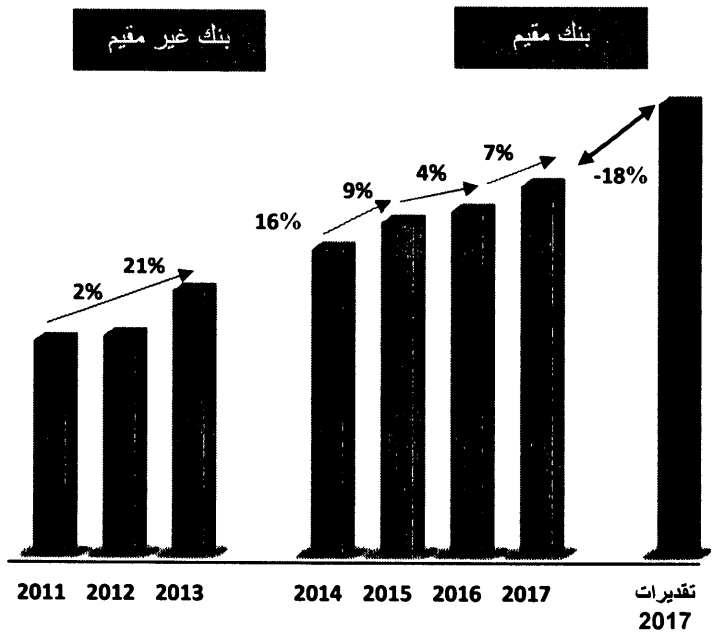
- مجموع الموازنة



- تمويلات الحرفاء

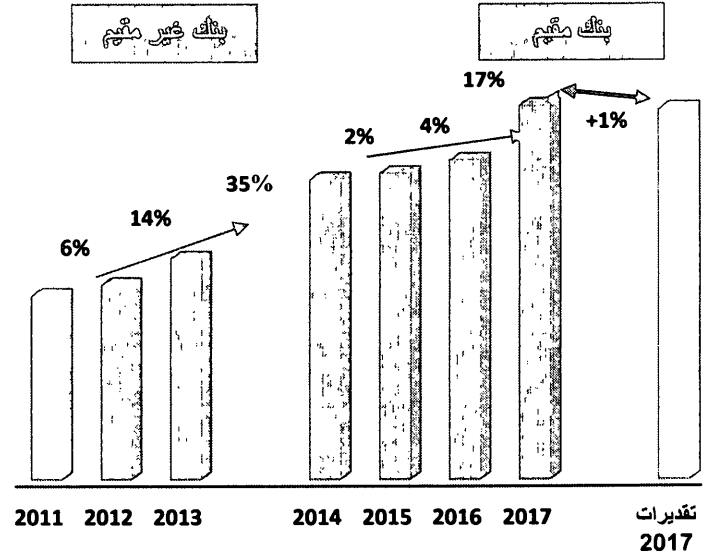


- ودائع الحرفاء

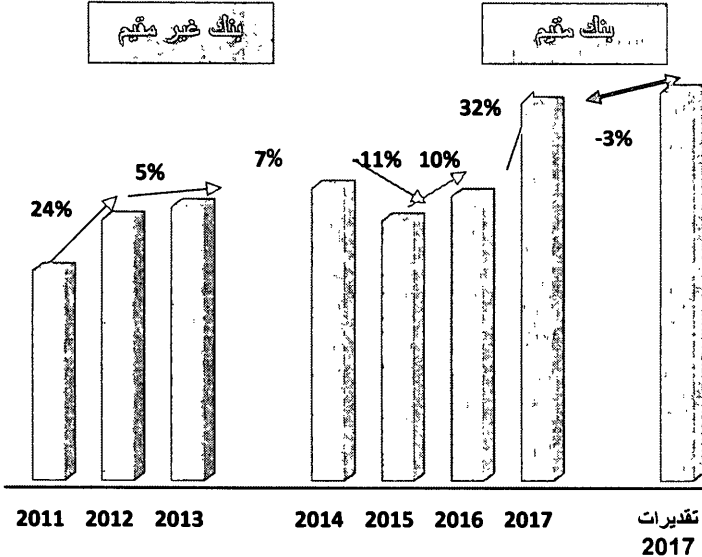


شهد مجموع الموازنة تطورا متواصلا خلال السنوات الأخيرة باستثناء سنة 2017 حيث سجل تراجعاً بنسبة 4 % مقارنة بالسنة الماضية ويبدو ذلك خاصة إلى تراجع الموارد المائدة للمؤسسات المالية مع أواخر سنة 2017 في المقابل سجلت ودائع الحرفاء وتمويلات الحرفاء تطورا مسترسلا بلغ خلال سنة 2017 نسبة 7 % و 1 % على التوالي مقارنة بنهاية سنة 2016.

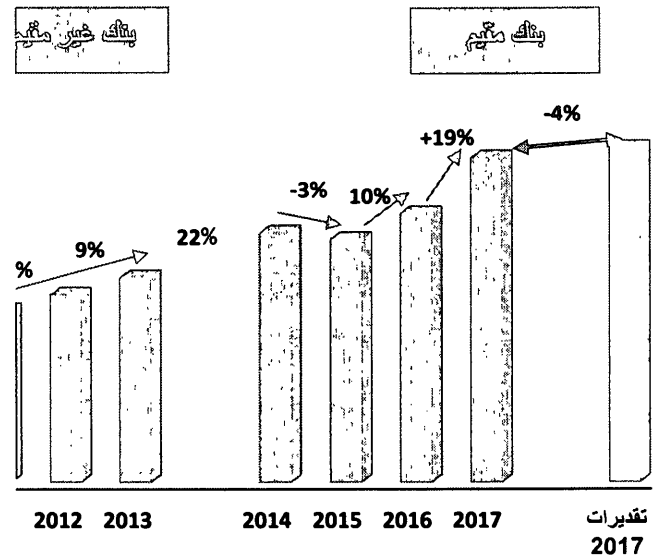
- إيرادات التمويلات والاستثمارات



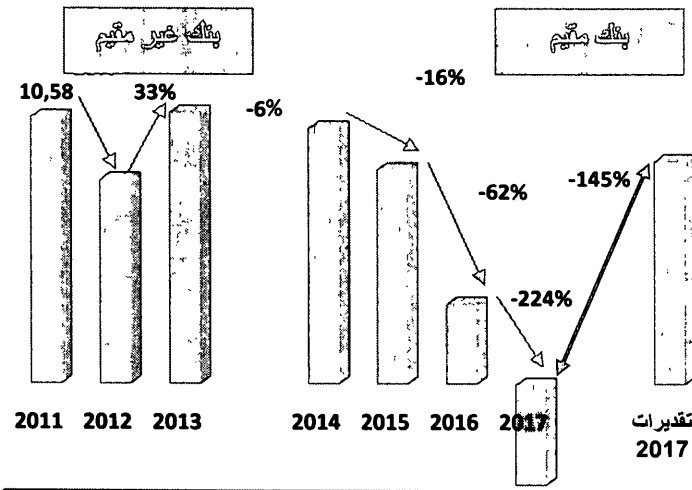
- العمولات



- الناتج البنكي الصافي



- النتيجة الصافية



شهدت إيرادات التمويلات والاستثمارات خلال السنوات الأخيرة نموا متواصلا بلغ مع نهاية سنة 2017 نسبة 17% والعمولات نسبة 32% والناتج البنكي الصافي نسبة 19%. في المقابل سجلت النتيجة الصافية انخفاضا هاما خلال السنة الحالية وهنا نشير إلى أن هذا الانخفاض تم استنتاجه منذ دخول البنك في مرحلة التحول والاستثمار في توسيع النشاط باعتباره صيفته الجديدة كبنك غير مقيم وقد أخذ تطور النتيجة الصافية منحى تنازلي متواصل من سنة إلى أخرى ليصل إلى تسجيل رصيد سلبي بما يساوي 4 مليون دينار تونسي مع نهاية سنة 2017 ويعد ذلك إلى عدت عوامل استثنائية سيتم التطرق إليها في تحليل البنود.

4- بنك البركة تونس مقارنة بالقطاع المصرفي المحلي:

ساهم تحول نشاط بنك البركة تونس من بنك غير مقيم إلى بنك مقيم في تطوير الودائع والتمويلات العائدة على الحرفاء وبالتالي زيادة حصة البنك السوقية حيث سجلت حصة البنك بالنسبة لودائع الحرفاء زيادة بنسبة 1 % وبالنسبة لتمويلات الحرفاء ارتفاعا بنسبة 4 %. أما فيما يخص مجموع الموازنة فقد سجلت تراجعاً بنسبة 8 % ويعود ذلك إلى تراجع هام بالنسبة للموارد العائدة للمؤسسات المالية:

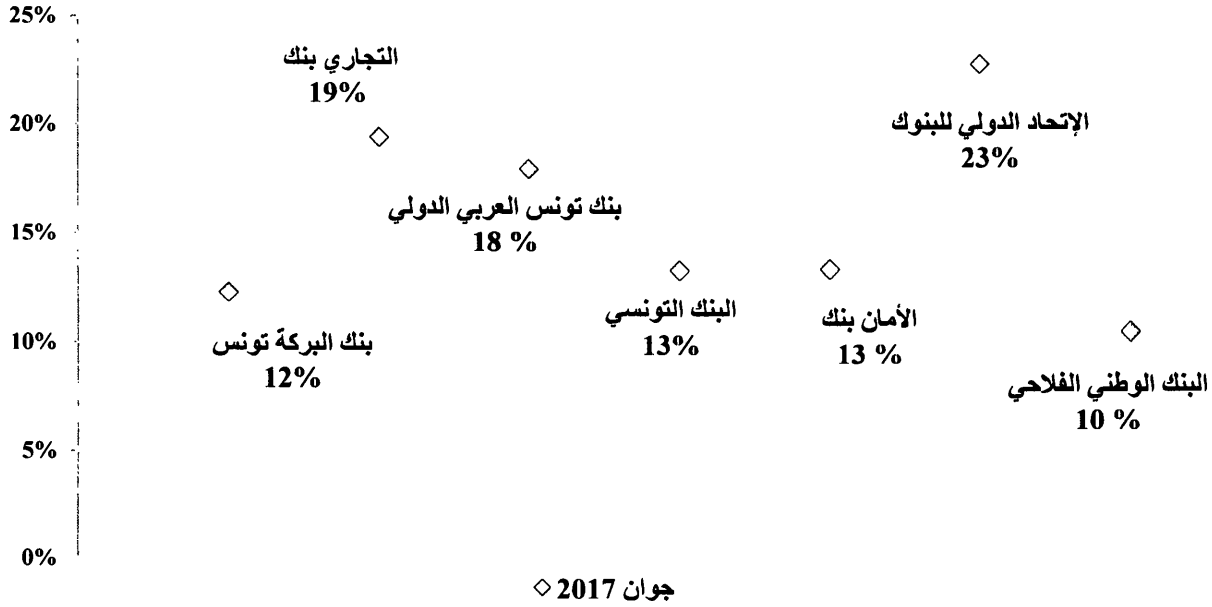
أرقام الميزانية مقارنة بالقطاع (حسب آخر الإحصائيات المتوفرة):

البند	إنجاز ديسمبر 2016	إنجاز نوفمبر 2017	النمو % 2016/2017
مجموع الموازنة	%1.68	%1.55	-8
إجمالي ودائع الحرفاء	%1.83	%1.84	+1
محفظة تمويل الحرفاء	%1.05	%1.09	+4

مؤشرات الدخل مقارنة ببنوك القطاع (حسب آخر الإحصائيات المتوفرة):

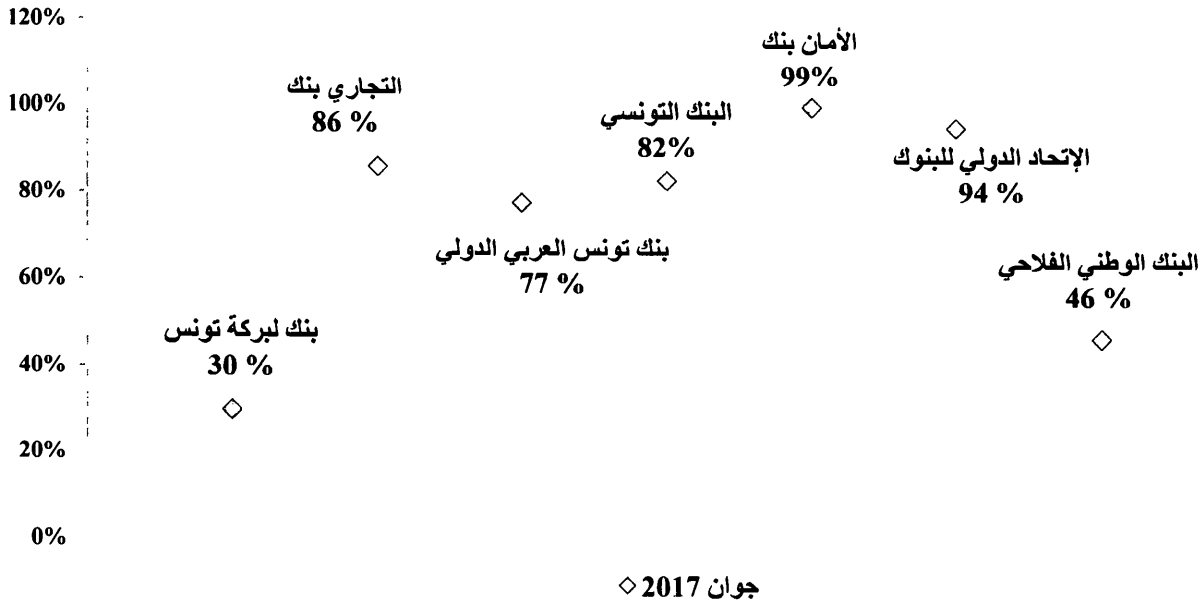
تم مقارنة أهم مؤشرات الدخل المسجلة خلال السداسي الأول من سنة 2017 لبنك البركة تونس بأهم بنوك القطاع:

❖ مؤشر العمولات / أرباح الاستغلال البنكي:



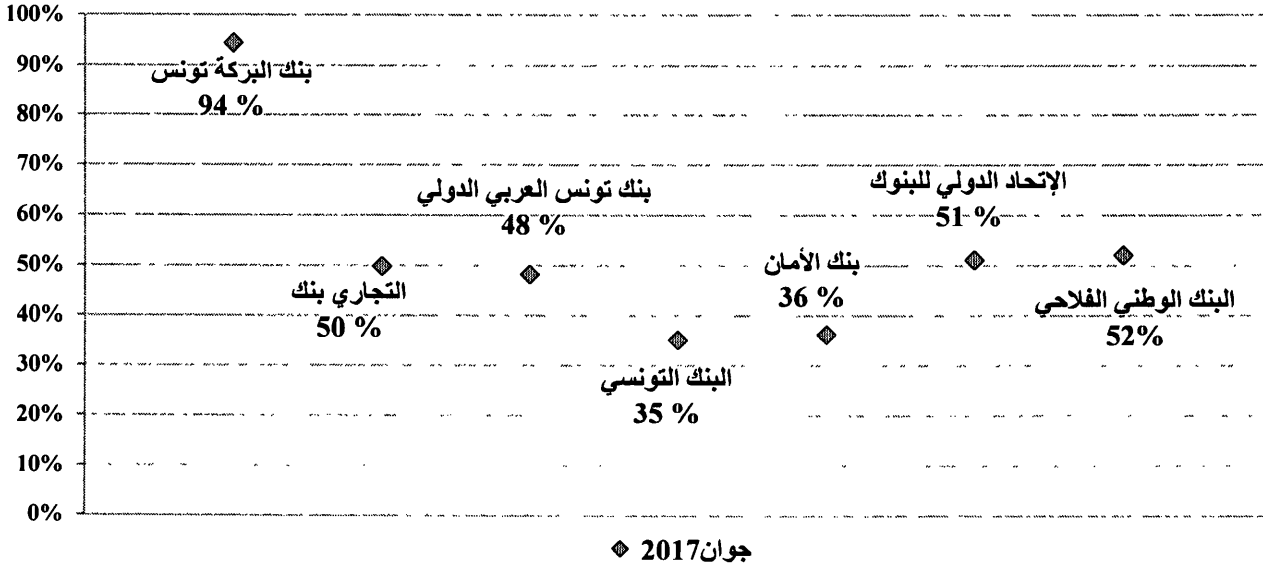
كما هو موضح في الرسم البياني أعلاه فإن نسبة العمولات من جملة أرباح الاستغلال البنكي تمثل بالنسبة لبنك البركة تونس 12 % وهي تعتبر من أقل النسب المسجلة بين بنوك القطاع.

❖ مؤشر العمولات / أعباء الموظفين:



تغطي العمولات لبنك البركة تونس خلال السداسي الأول من سنة 2017، 30 % فقط من جملة أعباء الموظفين وهي تمثل أقل نسبة مسجلة إذا ما قارناها بالبنوك الأخرى التي تمكنت من تسجيل نسبة تغطية بين 46 % و 99 %.

مؤشر الأعباء / الناتج البنكي الصافي:



سجلت نسبة الأعباء على الناتج البنكي الصافي للبنك ما يساوي 94 % في جوان 2017 وهي تمثل أعلى نسبة مقارنة بما هو مسجل في القطاع.

II- نشاط البنك خلال سنة 2017 :

1- نظرة عامة حول التطور الاقتصادي المحلي لسنة 2017:

تميزت سنة 2017 بانتعاشة على الصعيد الاقتصادي وذلك بعد مرور فترة صعبة من الركود والانكماش لكن لا تزال الأوضاع تتسم بعدم الاستقرار وعدم المعافاة من التداعيات السلبية المسجلة خلال السنوات الأخيرة حيث شهدت بعض المؤشرات تحسنا نسبيا في المقابل سجلت مؤشرات أخرى تدهورا من شأنه أن يؤثر سلبا على التطورات العامة في البلاد إذ تشير آخر الإحصائيات إلى:

- ✓ تحسن نسبة النمو الاقتصادي لتصل إلى 2.1 % خلال الثلاثي الثالث مقابل 1.9 % و 1.7 % مسجلة خلال الثلاثي الثاني والثلاثي الأول على التوالي؛
- ✓ تواصل ارتفاع نسبة التضخم التي شهدت نسقا تصاعديا منذ بداية سنة 2017 لتصل إلى 6.4 % مع نهاية سنة 2017؛

✓ تواصل تفاقم العجز التجاري المسجل؛

✓ تواصل تدهور قيمة الدينار مقابل أهم العملات وخاصة الأورو والدولار الأمريكي.

2- أهم التغييرات في البيئة التشغيلية واللوائح المصرفية لسنة 2017:

- ✓ بدأ العمل بمقتضيات القانون المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية عدد 48 المؤرخ في 11 جويلية 2016 الذي يهدف إلى تنظيم شروط ممارسة العمليات البنكية والرقابة على البنوك والمؤسسات المالية، ومن أهم المستجدات في هذا القانون تنظيم عمليات الصيرفة الإسلامية وتعميم إدراجها ضمن عمليات البنوك والمؤسسات المالية؛
- ✓ إحداث صندوق ضمان الودائع البنكية بمقتضى القانون البنكي الجديد رقم 48-2016 والمرسوم الحكومي عدد 268 لسنة 2017 المؤرخ في غرة فيفري 2017. ويهدف هذا الصندوق إلى المساهمة في الاستقرار المالي من خلال التدخل ووفقا لشروط صارمة في عملية إنقاذ البنوك التي تمر بصعوبات إضافة إلى حماية المودعين وتعويضهم في صورة عدم توفر ودائعهم. وقد تم في إطار الأمر الحكومي ضبط قواعد تدخل وتنظيم وتسيير الصندوق والأسس المتعلقة بالانخراط فيه وتعويض المودعين؛
- ✓ إصدار منشور ينص على وجوب استعمال نظام تصنيف داخلي للحرفاء. وفي نطاق المجموعة ولغرض إعداد التقرير الربع سنوي الخاص لإعداد الحسابات المجمعة، تم الشروع في تطبيق المعيار الدولي IFRS9 المتعلق باحتساب الخسارة المتوقعة على التمويلات منذ إسنادها؛
- ✓ تحيين طريقة احتساب مؤشر كفاية رأس المال أخذا بعين الاعتبار المخاطر التشغيلية؛
- ✓ التطوير في قواعد التصرف الحذر من خلال ضبط قواعد أكثر صرامة فيما يخص مراقبة المخاطر الجارية للمستفيدين؛
- ✓ تحديد المخاطر الجارية على المستفيدين ذوي العلاقة بأن لا يتجاوز مجموعها نسبة 75 % من الأموال الذاتية في موفى 2017 ونسبة 25 % من الأموال الذاتية في موفى 2018؛
- ✓ إصدار منشور ينص على إعادة هيكلة التقارير الموجهة إلى البنك المركزي التونسي وميكنتها. وسيدخل حيز التنفيذ في 30 جوان 2018؛
- ✓ إصدار منشور يضبط شروط فتح وتسيير حسابات الأشخاص الطبيعيين المقيمين بالعملات القابلة للتحويل أو بالدينار القابل للتحويل؛

- ✓ إصدار منشور يضبط اجراءات واليات تنفيذ السياسة النقدية من قبل البنك المركزي التونسي ويهدف هذا المنشور الى ضمان استقرار الأسعار والمساهمة في الاستقرار المالي للحفاظ على السياسة الاقتصادية للدولة وذلك باستخدام سعر الفائدة كأداة للسياسة النقدية؛
- ✓ تعديل المنشور المتعلق بتنظيم الشروط المصرفية حيث تم الترفيع في نسبة العائد على حسابات الادخار الى 4 % بداية من 1 ماي 2017 ثم إلى 5 % بداية من 1 جانفي 2018؛
- ✓ إصدار منشور ينص على تمديد الانتفاع بالإجراءات الاستثنائية لمساندة المؤسسات الناشطة في القطاع السياحي؛
- ✓ إصدار منشور حول شروط تمويل توريد المنتجات غير ذات أولوية؛
- ✓ إمضاء اتفاقية الزيادة القانونية العامة لأجور موظفي قطاع البنوك والمؤسسات المالية وذلك بنسبة 6,6 % لسنة 2016 ونظيرها لسنة 2017 وتدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بتاريخ رجعي بداية من شهر ماي لسنة 2016؛
- ✓ الترفيع في سقف القرض الاجتماعي الخاص بالسكن من 40 ألف دينار تونسي إلى 70 ألف دينار تونسي؛
- ✓ تقديم تحفيزات جديدة للبرنامج الوطني لتمويل السكن الاول؛
- ✓ الترفيع في الأداء الضريبي الخاص بسنة 2017 من 35 % إلى 40 % وذلك في إطار قانون المالية لسنة 2018.

3- أداء البنك وأهم الإنجازات خلال سنة 2017:

كان لمختلف التطورات السلبية المسجلة خلال سنة 2017 فيما يخص الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية والاجتماعية تأثيرا واضحا على تطور نشاط البنك وعلى مردوديته. حيث تم تسجيل فوارق سلبية مقارنة بالأهداف المبرمجة منذ بداية السنة نتيجة ظهور عدة عوامل سلبية طارئة تعتبر استثنائية كان من الصعب رصدها أو التنبؤ بها مسبقا. ومن هذا المنطلق قام البنك بالإسراع في وضع خارطة طريق تشمل برامج إصلاحية متكاملة تهدف إلى رصد النواقص والوسائل لمعالجتها يتمكن من وضع خطط عمل مستحدثة قصيرة الأجل ذات أهداف ذكية ومحددة تتلائم مع ظروف العمل المتغيرة. ويتمثل أول مشروع تنظيمي إصلاحي في "برنامج نجاعة" الذي يهدف إلى تنظيم وتطوير العمل

التجاري للبنك الخاص أساسا بتجميع في الموارد والاستثمارات والمنتجات والخدمات. كما تم بعث برنامج إصلاحية ثاني بعنوان "ترشيد المصاريف" يهدف إلى التحسين في الكفاءة التشغيلية من خلال تسليط الرقابة أكثر على الوسائل المعتمدة لتسيير النشاط وذلك بالحرص على الاستغلال السليم والصائب لها مع التحكم أكثر في تكلفتها. وأهم المحاور التي تم العمل عليها في إطار هذه البرامج الإصلاحية نذكر:

✓ تطوير الموارد:

شهدت الموارد تراجعاً غير متوقع مع أواخر سنة 2016 وهذا ما أدى إلى عدم الوصول إلى تحقيق الأهداف المبرمجة لسنة 2017 وفي هذا الإطار سعى البنك إلى مضاعفة الجهود لتدارك هذا النقص غير المنتظر وذلك من خلال المسارعة في اتخاذ عدة إجراءات تتمثل في:

- تطوير منظومة خاصة للمتابعة الدورية لتطور الودائع مع التركيز على الودائع المجمعة من الحرفاء (أفراد ومؤسسات) وذلك بهدف الرصد الفوري للتطورات الإيجابية وكذلك السلبية التي من شأنها أن تؤثر على رصيد الموارد؛
- العمل على تصنيف العملاء وذلك بهدف تطوير خطط واقعية مبنية على فهم عميق لاحتياجاتهم مع تقييم الفرص الممكن استقطابها من كل صنف؛
- تكوين وحدات خاصة بمتابعة كل صنف من العملاء مهمتها دراسة حاجيات كل صنف وتحديد الطرق الأجدي لاستقطاب وتطوير حجم النشاط معه مع تسليط الضوء على العملاء ذوي الإمكانيات العالية؛
- مضاعفة الجهود في تدعيم الموارد من خلال تحديد أهداف قصيرة الأجل في إطار دورات تشجيعية للفروع تهدف إلى وضع تحديات لتشجيعهم على تجميع حجم معين من الموارد وقد تم تنظيم أول دورة في موفى سنة 2017 لقيت نجاحاً وتجاوباً كبيراً من قبل كل الفروع وسيتم – إن شاء الله – تكثيف هذه الدورات خلال السنة الحالية؛
- توسيع قاعدة المودعين عن طريق تطبيق نموذج "PARRAINAGE" الذي يتمثل في تشجيع حرفاء البنك لاستقطاب ذويهم وأصدقائهم بتقديم حوافز في شكل شروط تفضيلية أو هدايا كما يتم تقديم مكافآت للفرع الذي يسجل أعلى رصيد؛

- العمل على تحسين هيكله الودائع من خلال التركيز على الودائع غير المكلفة أو الأقل كلفة من الودائع المكلفة وذلك من خلال اعتماد التدابير التالية:

✓ خلق أصناف جديدة للودائع تحت الطلب خاصة بالعملاء التجار الأفراد أو المؤسسات؛

✓ التحسين في شروط ادخار مسكن البركة؛

✓ تنظيم عمل حسابات الادخار وتوحيدها في إطار صنف واحد بهدف تسهيل تسويقها؛

✓ إلغاء تسويق الحسابات الاستثمارية غير المخصصة التي تعتبر ذات كلفة أعلى من

حسابات الادخار.

✓ تطوير محفظة التمويلات:

إضافة إلى تطوير الموارد، شمل البرنامج الإصلاحي أيضا محفظة التمويلات التي لم تشهد النمو المطلوب خلال سنة 2017 وخلال السنوات السابقة أيضا على الرغم من ارتفاع عدد الفروع وهذا ما أثر بطريقة مباشرة على تطور الإيرادات وبالتالي على مردودية البنك. وفي هذا الإطار تم العمل بصفة مكثفة على تحديد النواقص ومعالجتها مع التحسين والتطوير بما يتماشى مع متطلبات السوق المتغيرة. وتتمثل أهم الإجراءات الإصلاحية والتحسينية في:

- تصنيف محفظة التمويلات حسب طبيعة الحرفاء وتحديد أولويات كل صنف وسيمكن ذلك من

تقديم الخدمات الفريدة والمنتجات المميزة التي تتماشى مع احتياجات كل منها وهنا نشير إلى

أهمية نظرية التصنيف إذ تمثل جزءا أساسيا من عملية التسويق من خلالها يتم تحديد أولويات

البنك والفئات المستهدفة وتحديد احتياجاتهم الحالية والمحتملة. وتتميز هذه العملية بالديناميكية

وذلك لمواكبة التغيرات الطارئة؛

- العمل على تعميق العلاقات مع الحرفاء لتحديد سلوكهم الشرائي وتقييم الفرص المتاحة مما

يمكن من تسليط الجهود على الحرفاء الأكثر ربحية؛

- توسيع خيارات التمويل من خلال تطوير منتجات جديدة للحرفاء تتماشى مع متطلباتهم تتمثل

في "رحلات البركة" و"دراسات البركة" و"خدمات البركة" و"الإجارة مع خيار التملك"

و"تحسين مسكن البركة +". بالإضافة إلى ذلك تم العمل على تحسين وتطوير المنتجات

الموجودة سابقا من خلال تجنيد فريق عمل يعنى بإعادة النظر في كل المنتجات المسوقة حتى

يتم تحديثها والتحسين في الشروط التمويلية بما يتماشى مع متطلبات السوق الجديدة؛

- تنظيم دورات تشجيعية ذات أهداف كمية ونوعية محددة لتدعيم التمويلات خاصة منها ذات العوائد المالية القارة والمستدامة حيث تم تنظيم أول دورة خلال شهر نوفمبر 2017 تمتد على أربعة أشهر بعنوان "تحدي مسكن البركة" تهدف إلى تشجيع الفروع على تسويق هذا المنتج وسيتم تقديم مكافآت للفروع التي تسجل أعلى رصيد.
- الحرص على المحافظة على جودة عالية للتمويلات من خلال التركيز على القطاعات ذات المخاطر المقبولة؛
- المتابعة الدورية لتطور محفظة التمويلات والاستثمارات لضبط الأصول المتعثرة واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحصيلها في الوقت المناسب؛
- تقييم الفرص الاستثمارية المتوفرة واكتشاف نوافذ الفرص المحتملة واستغلالها في الوقت المناسب.
- توسيع قاعدة الحرفاء خاصة منهم الأفراد واستغلال الفرص الاستثمارية المتاحة عن طريق تكثيف الاتفاقيات لمنح شروط تمويلية تفضلية للأفراد العاملين في إطار مؤسسات حكومية ومؤسسات كبرى في تونس وبالإضافة إلى أصحاب المهن الحرة بهدف استدراج شرائح جديدة من المتعاملين مع المحافظة على جودة عالية للتمويلات.
- وفي إطار هذه التدابير تمكن البنك من التحسين في تركيبة محفظة التمويلات وذلك بما يتماشى مع تعظيم الربحية حيث تم تطوير التوظيفات الاستثمارية المباشرة بعنوان المربحة بنسبة 37 % مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية في المقابل تم التخفيض في التوظيفات الاستثمارية التي تعطي بهامش ربح أقل بنسبة 24 %.

✓ تحسين الخدمات:

في إطار المنافسة الحادة الموجودة في السوق المالية التونسية فإن جودة الخدمات وحادثة المنتجات تصبح الفارق التسويقي الجوهرى والعامل المميز للبنك بين بنوك القطاع ومن هذا المنطلق سعى البنك خلال سنة 2017 إلى مزيد تحسين الخدمات المقدمة للحرفاء عن طريق اتخاذ عدة إجراءات إصلاحية تتمثل أهمها في:

- التحول التقني (Automatisation) لبعض الوثائق المكتبية المقدمة للحرفاء لتسهيل المعاملات كطلب فتح الحساب وطلب الاشتراك في المنتجات و "Draft chèque"؛
- مراجعة الوثائق الخاصة بالمعاملات اليومية كالإذن بالدفع والسحب والتحويل...؛
- تحسين وتسهيل إجراءات العمليات البنكية الرقمية المتمثلة في "MOBILE BANKING" و "INTERNET BANKING"؛
- التحسن والتسريع في خدمات البطاقات النقدية من خلال تطوير منظومة الخدمات النقدية وتفعيل الخادم الآلي؛
- تطوير وتنويع بطاقات الدفع الآلي حسب متطلبات مختلف شرائح المجتمع (بطاقة فيزا محلية + بطاقة ادخار وبطاقة ذهبية محلية وبطاقة كاش وبطاقة سفر بطاقة ماستر كارد ذهبية دولية)؛
- الحرص على تحيين وتطوير أنظمة وقواعد بيانات الزبائن لهدف خدمة كل عميل بما يتفق واحتياجاته؛
- السرعة والدقة في تلبية حاجيات الحرفاء مع إرساء ثقافة رضا العميل تبعا لأهداف البنك القائمة على مبدأ الشراكة المحققة للمصلحة المشتركة.
- تشجيع المبادرات والأفكار الإبداعية والابتكارات الجديدة في كل ما يتعلق بالمنتجات المصرفية الإلكترونية والخدمات الرقمية أو الإجراءات وتحسين فعالية المنتجات القائمة.

✓ تطوير العمل التجاري للفروع:

- من النواقص التي تم رصدها خلال سنة 2017 وكذلك السنوات السابقة هو ضعف العمل التجاري في مستوى الفروع وهو ما مثل عائقا أمام تحقيق الأهداف المبرمجة بالنسبة للفروع بصفة خاصة وللبنك بصفة عامة. وبالتالي قام البنك باتخاذ مجموعة من الإجراءات لتطوير العمل التجاري تتمثل في:
- توفير وسائل المراقبة والمتابعة اللازمة لإلزام الفروع على متابعة إنجازاتها بصفة يومية وهذا ما يمكن رئيس الفرع من ضبط النواقص المسجلة والإسراع في اتخاذ التدابير اللازمة في الوقت المناسب للتمكن من تحقيق الأهداف المحددة له؛

- مراجعة الأدوار والمهام داخل الفرع وإعادة تقييمها وتوزيعها بشكل يساهم في الرفع من الإنتاجية وتسهيل المعاملات مع الحرفاء؛
- التركيز على تنشيط العمل التجاري للفروع؛
- تطوير جدول الشروط المصرفية بما يساهم في تحسين الإيرادات مع مراعاة ما هو مطبق في السوق التنافسية.

✓ رصد المخاطر المحتملة:

- تعتبر المخاطر جزءاً أساسياً من أعمال البنك حيث أن لها تأثيراً كبيراً على جودة الموارد والاستثمارات وبالتالي على مردودية البنك. ومن هذا المنطلق، عمل البنك على تحديد كل المخاطر المحتملة والتحوط منها. وتتمثل أهم الجوانب التي تم العمل عليها:
- مخاطر التمويل: كان للظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي تمر بها البلاد تأثيراً واضحاً ليس على نشاط البنك فحسب بل أيضاً على الوضعية المالية لمختلف فئات المجتمع. وفي هذا الإطار واصل البنك جهوده في الحد من مخاطر التمويل وذلك من خلال اتباع سياسة انتقائية صارمة في مستوى ملفات التمويل إضافة إلى تحديد مستوى الاستثمار في قطاعات معينة ذات مستوى مخاطر عالية. كما قام البنك بوضع نظام قياس الي يعمل على تقييم الحرفاء وتصنيفهم حسب درجة المخاطر منذ نشأة العلاقة التمويلية بهدف تسليط الرقابة المشددة على ذوي المستوى المخاطري العالي.
 - المخاطر التشغيلية: قام البنك باتخاذ عدة إجراءات لمزيد التحكم في مستوى هذه المخاطر حيث تم العمل على تعزيز بيئة رقابية داخلية شاملة لجميع عمليات البنك، كما تم تجنيد جميع إدارات المساندة لتكثيف عمليات المراقبة اليومية والشهرية بالإضافة إلى وضع نظام أداة المراقبة الدائمة والتي تهدف إلى المراقبة الحثيئة لجميع العمليات البنكية عن طريق خلق تقارير يومية بطريقة آلية تخص العمليات الهامة بهدف إعادة التثبت فيها. وتم الحرص أيضاً على تعزيز سياسة تناوب الموظفين خاصة فيما يخص مكاتب الصرف وبعض المواقع الوظيفية في الفروع، بالإضافة إلى تكوين لجنة تعنى بضبط المخاطر والتهديدات الداخلية والخارجية التي تمس بالنظام المعلوماتي للبنك وضبط وتحيين سياسات تأمين وحماية المؤسسة.

- مخاطر أخرى: إضافة إلى المخاطر المذكورة سابقا، تم رصد مخاطر أخرى تتمثل في مخاطر على الحسابات الدائنة ومخاطر جبائية ومخاطر قضائية. وقد قام البنك بأخذ الاحتياطات اللازمة لتغطية هذه المخاطر من خلال تكوين مخصصات خاصة بها.

✓ التحكم في المصاريف وتطبيق سياسة الإنفاق الذكي:

من أهم نقاط الضعف التي تم رصدها هي الارتفاع المفرط في الأعباء العامة للتسيير والتي أصبحت تؤثر سلبا على مردودية البنك. وقد تم تشديد الرقابة أكثر خلال سنة 2017 على مختلف الوسائل المعتمدة لتسيير النشاط والسعي إلى استغلالها بالطريقة الصائبة والسليمة التي من شأنها أن تحقق أفضل درجات الكفاءة التشغيلية. وفي هذا الإطار تم اتخاذ مجموعة من التدابير تتمثل في:

- مراجعة كل مصادر الإنفاق عن طريق إعادة دراسة عقود التأمين وعقود الصيانة وأتعاب المستشارين وعقود المزودين بهدف ضبط المصاريف غير الضرورية التي يمكن التخلي عنها؛

- تأجيل المشاريع الكبرى التي من شأنها أن تثقل كاهل البنك؛
- المراجعة الدائمة لعروض المزودين بهدف الحصول على أفضل وأحسن الاتفاقيات بتكاليف تفضلية بما يساهم في التحكم في نمو المصاريف تماشيا مع توسع نشاط البنك
- الحد من التوسع الجغرافي بالاكتفاء بفتح الفروع التي تعتبر في مرحلة متقدمة من التهيئة والتجهيز؛

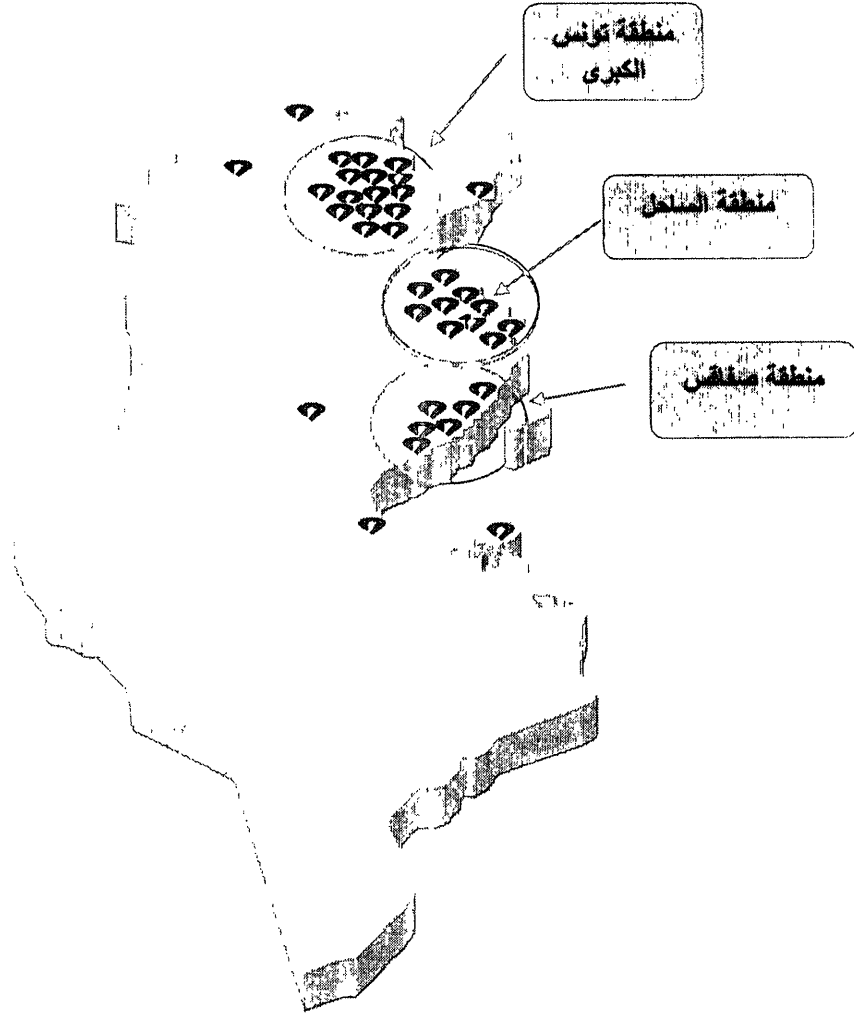
- إيقاف الانتدابات داخل كل إدارة الى حين مراجعة المهام وإعادة هيكلتها بالطريقة التي تساهم في الاستغلال الصائب والهادف للطاقات البشرية الموجودة؛

✓ التوسع الجغرافي:

قام البنك خلال سنة 2017 بفتح 4 فروع جديدة منها 3 فروع في تونس الكبرى و فرع في منطقة صفاقس وهنا نشير إلى أنه تم الإستثمار في هذه الفروع ماقبل سنة 2017 حيث كانت في مرحلة متقدمة من التهيئة والتجهيز. و بقرار من مجلس الإدارة و تبعا لتوصيات مجموعة البركة المصرفية، تم إيقاف عملية التوسع الجغرافي إضافة إلى غلق مكنتي صرف بداية من تاريخ 1 أكتوبر 2017. وبذلك أصبح عدد الفروع الجملي مع نهاية سنة 2017، 37 فرعا موزعة على 3 جهات رئيسية كما

هو موضح في الرسم البياني أدناه تتمثل في 15 فرعا في منطقة تونس الكبرى و 10 فروع في منطقة الساحل و 6 فروع في منطقة صفاقس و 6 فروع أخرى موزعة على مناطق مختلفة.

شبكة الفروع لبنك البركة تونس كما هو في 31 ديسمبر 2017:



4- التحليل المالي لأهم تطورات نشاط البنك:

بلغ مجموع الميزان العام في نهاية ديسمبر 2017 ما قدره 1 520 مليون دينار تونسي مقابل 1 587 مليون دينار تونسي في نفس الفترة من سنة 2016 أي بانخفاض بلغت نسبته 4 % ومقابل 1 822 مليون دينار تونسي مقدرة أي بنسبة إنجاز تساوي 83 %.

وفيما يخص الإيداعات، بلغ مجموعها 1 347 مليون دينار تونسي نهاية ديسمبر 2017 مقابل 1 410 مليون دينار تونسي في نفس الفترة من سنة 2016 أي بانخفاض بلغت نسبته 4 % ومقابل 1 648 مليون دينار تونسي مقدرة أي بنسبة إنجاز تساوي 82 %.

أما عمليات التمويل والاستثمار والمشاركات فقد بلغ رصيدها الخام نهاية ديسمبر 2017 ما يعادل 1 368 مليون دينار تونسي مقابل 1 493 مليون دينار تونسي في نفس الفترة من السنة الماضية أي بانخفاض بنسبة 8 % ومقابل 1 740 مليون دينار تونسي مقدرة لنفس الفترة مسجلة بذلك نسبة إنجاز تساوي 79 %.

بلغ مجموع إيرادات الاستغلال البنكي 85.019 مليون دينار تونسي في نهاية ديسمبر 2017 مقابل 69.597 مليون دينار تونسي في نفس الفترة من السنة الماضية أي بارتفاع بنسبة 22 % وهنا نشير إلى أن الرصيد المسجل يحتوي على ما يعادل 8 مليون دينار تونسي عائدة لعملية الإجارة للحريف "ساروست" إثر عملية إعادة جدولة الدين. ومقارنة بالتقديرات تم تسجيل نسبة إنجاز تساوي 103 %. وفيما يخص مربوحية المستثمرين فقد بلغت 33.039 مليون دينار تونسي بتاريخ 2017/12/31 مقابل 26.280 مليون دينار تونسي في نفس الفترة من سنة 2016 أي بزيادة بنسبة 26 % وتعتبر هذه الزيادة استثنائية باعتبار احتساب الأعباء العائدة على تمويل عملية الإجارة بعنوان الحريف "ساروست" بما يعادل 4 مليون دينار تونسي إضافة إلى أعباء أخرى بقيمة 1.4 مليون دينار تونسي على ودائع عائدة إلى حساب استثماري مخصص لحريف واحد. كما تم تكوين "احتياطي مخاطر الاستثمار" بقيمة 1.586 مليون دينار تونسي وقع ادماجها في وعاء الأرباح القابلة للتوزيع. وأدت جملة هذه العوامل إلى تسجيل إنجازات تفوق التقديرات لتبلغ 114 %.

كما تم اعتماد مخصصات بما يساوي 8.6 مليون دينار تونسي لتغطية مختلف المخاطر المرصودة الخاصة بالتمويلات ومحفظة الاستثمار ومخاطر أخرى على الحسابات الدائنة ومخاطر جباية ومخاطر على المراقبة الاجتماعية ومخاطر قضائية مقابل استردادات تعادل 2.8 مليون دينار تونسي.

وفيما يتعلق بالمصاريف التشغيلية، بلغت في نهاية ديسمبر 2017 ما يعادل 47.243 مليون دينار تونسي مقابل 37.083 مليون دينار تونسي مسجلة في نهاية ديسمبر 2016 ومقابل 40.492 مليون دينار تونسي مقدرة لنفس الفترة من السنة أي زيادة بنسبة 17 %، وهنا نشير إلى أن هذه الزيادة المسجلة على التقديرات عائدة أساسا إلى أعباء الموظفين التي تحتوي على زيادة بما يساوي 4.2 مليون دينار تونسي في إطار الزيادة القانونية العامة في الأجور لسنة 2016 و 2017 والتي لم يتم أخذها بعين الاعتبار في فرضيات الميزانية التقديرية للسنة الحالية.

زيادة على ذلك، تم تخصيص مبلغ بقيمة 1.131 مليون دينار تونسي كغرامة مالية في إطار عملية الصلح إثر مهمة المراقبة الجبائية المعمقة لنشاط البنك وهي تعتبر من العوامل الاستثنائية غير المتوقعة ولم يتم احتسابها ضمن تقديرات سنة 2017.

وكنتيجة لما سبق بيانه، أثر تراكم كل العوامل الاستثنائية المذكورة سابقا على مردودية البنك، تم تسجيل نتيجة صافية سلبية بما يعادل 4 مليون دينار تونسي مع نهاية 2017.

وفيما يلي، تحليل لأهم بنود الميزانية :

✓ الودائع:

شهد حجم الودائع بالدينار التونسي تطورا حيث بلغ 696 مليون دينار تونسي في ديسمبر 2017 مقابل 668 مليون دينار تونسي في ديسمبر 2016 مسجلا بذلك نسبة نمو ب 4 %. ويعود هذا التطور إلى ارتفاع رصيد ودائع الحرفاء بنسبة 10 % ليسجل ما يساوي 666 مليون دينار تونسي مقابل 608 مليون دينار تونسي خلال نفس الفترة من السنة الماضية. وقد شهدت الودائع الاستثمارية النسبة الأهم من هذه الزيادة حيث سجلت ودائع التوفير تطورا بنسبة 36 % والودائع الاستثمارية غير المخصصة ارتفاعا بنسبة 8 % والودائع الاستثمارية المخصصة بنسبة 23 %. في المقابل شهدت الودائع تحت الطلب انخفاضا بنسبة 5 %. وهنا نشير إلى أن تركيبة الودائع تغيرت مع نهاية شهر ديسمبر إثر تحويل ما يساوي 45 مليون دينار تونسي ضمن الودائع المخصصة كانت ضمن ودائع تحت الطلب طيلة سنة 2017.

وقد ساهم هذا التغيير في تفاقم الفارق السلبي المسجل في مستوى الإنجازات المقارنة بالتقديرات بالنسبة للودائع تحت الطلب بنسبة 39 % كما سجلت الودائع الاستثمارية غير المخصصة فارقا سلبيا بدورها بنسبة 4 %. في المقابل سجلت ودائع التوفير والودائع المخصصة فوارقا إيجابية بنسبة 12

% و 7 % على التوالي وبالتالي فإن نسبة الإنجاز الجمالية للودائع بالدينار التونسي بلغت 82 % (جدول 1).

وفيما يتعلق بالودائع بالعملات الأخرى فقد شهدت انخفاضا مقارنة بالسنة الماضية وذلك بنسبة 18% لتبلغ 266 مليون دولار أمريكي في نهاية ديسمبر 2017 مقابل 323 مليون دولار أمريكي في نهاية ديسمبر 2016. وكما هو مبين في الجدول أدناه، فإن هذا الانخفاض عائد إلى التراجع الملحوظ لودائع المؤسسات المالية الذي تم تسجيله خاصة خلال شهر ديسمبر 2017 وذلك إثر بلوغ أجال الودائع الاستثمارية المخصصة خاصة منها العائدة إلى وحدات المجموعة (البركة سوريا والبركة تركيا) وعدم تجديدها أو تعويضها بموارد أخرى. وقد كان لهذا التراجع تأثيرا على تحقيق الأهداف حيث بلغت نسبة الإنجاز 79 % (جدول 2).

وبذلك يكون مجموع الودائع محوّل إلى الدينار التونسي 1 347 مليون دينار تونسي مقابل 1 648 مليون دينار تونسي في نهاية ديسمبر 2016، مسجلا انخفاضا بنسبة 4 %. أما مقارنة بالتقديرات فقد بلغت نسبة الإنجاز الجمالية 82 % (جدول 3).

وكنتيجة لهذه التطورات، بادر البنك في اتخاذ جميع الإجراءات الإصلاحية اللازمة لتدارك الفوارق السلبية وذلك في إطار البرامج الإصلاحية التي تم الإشارة إليها سابقا والتي تم بعثها خلال النصف الثاني من سنة 2017 وحتى إن لم تظهر نتائجها الإيجابية على سنة 2017 إلا أنها بدأت تلقى تفاعلا وتجاوبا من قبل كل الأطراف وستظهر فاعليتها شيئا فشيئا مع بداية سنة 2018.

جدول 1: الودائع بالدينار التونسي

مليون دينار تونسي

النمو %		تقديرات ديسمبر 2017	الفعلي ديسمبر 2017	الفعلي ديسمبر 2016	
الفعلي/التقديري	الفعلي 2016 /2017				
-13	+10	769	666	608	- ودايع الحرفاء:
-39	-5	278	171	180	ودائع تحت الطلب
+12	+36	75	84	62	توفير
-4	+8	299	288	266	ودائع استثمارية غير مخصصة
+7	+23	115	123	100	ودائع استثمارية مخصصة
-60	-51	74	30	60	- ودايع المؤسسات المالية:
-17	+4	842	696	668	المجموع

جدول 2: الودائع بالعملة الأخرى محولة إلى الدولار الأمريكي

مليون دولار أمريكي

النمو %		تقديرات ديسمبر 2017	الفعلي ديسمبر 2017	الفعلي ديسمبر 2016	
الفعلي/التقديري	الفعلي 2016 /2017				
-25	+2	243	182	177	- ودايع الحرفاء:
-23	-18	121	93	114	ودائع تحت الطلب
-50	+30	1.04	0.51	-	توفير
-38	+3	88	54	53	ودائع استثمارية غير مخصصة
+2	+227	33	34	10	ودائع استثمارية مخصصة
-9	-42	93	85	145	- ودايع المؤسسات المالية:
-21	-18	336	266	323	المجموع

جدول 3: مجموع الودائع محولة إلى الدينار التونسي

مليون دينار تونسي

النمو %	الفعلي 2016 /الفعلي/التقديري	تقديرات ديسمبر 2017	الفعلي ديسمبر 2017	الفعلي ديسمبر 2016	
-18	+9	1 352	1 110	1 016	- ودايع الحرفاء:
-30	-10	569	399	443	ودائع تحت الطلب
+10	+36	78	86	63	توفير
-18	+9	510	420	387	ودائع استثمارية غير مخصصة
+5	+66	195	206	124	ودائع استثمارية مخصصة
-20	-40	296	237	394	- ودايع المؤسسات المالية:
-18	-4	1 648	1 347	1 410	المجموع*

* بالنسبة للودائع بالعملة المحولة إلى الدينار التونسي تم احتسابها طبق سعر صرف الدينار مقابل الدولار 2.4495 مقابل 2.4 مقدرة لنفس الفترة.

واصل البنك في تطوير حجم الأوعية الادخارية التي تمثل قاعدة مستقرة من الودائع وتعتبر من الموارد ذات الكلفة غير المرتفعة، حيث زاد حجمها بنسبة 27 % مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية ليبلغ 85.552 مليون دينار تونسي في ديسمبر 2017 مقابل 63.794 مليون دينار تونسي في ديسمبر 2016. وفيما يلي جدول تفصيلي لتطورها حسب نوع الادخار:

ألف دينار تونسي

نسبة النمو 2016/2017	الفعلي ديسمبر 2017	الفعلي ديسمبر 2016	
+22	25 978	21 315	ادخار التوفير
+42	56 789	40 096	ادخار توفير "الوفاء"
+2	1 705	1 674	ادخار "مسكن البركة"
+51	931	615	ادخار "حج البركة"
+59	149	94	ادخار "عمرة البركة"
+27	85 552	63 794	المجموع

✓ التمويلات والاستثمارات

على الرغم من تطور الموارد بالدينار التونسي إلا أن أرصدة التمويلات والاستثمارات والمشاركات شهدت شبه استقرار مقارنة بأرقام السنة الماضية إذ بلغ رصيدها 787 مليون دينار تونسي في ديسمبر 2017 مقابل 790 مليون دينار تونسي في ديسمبر 2016. ويعود ذلك خاصة إلى تراجع حجم التوظيفات الاستثمارية بنسبة 38 % وهنا نشير إلى أنه تم تخصيص ما يساوي تقريبا 18 مليون دينار تونسي من الأموال الذاتية مع بداية سنة 2017 لاقتناء أرض للمقر الرئيسي. كما شهدت شهادات الإيجار المالي تراجعا أيضا بنسبة 8 % في المقابل سجلت عمليات المراجعة تطورا هاما بنسبة 47 % وهذا ما يتوافق مع مجهودات البنك في تحسين تركيبة محفظة التمويلات بتفضيل عمليات التمويل المباشر ذات هامش ربح أهم على عمليات التوظيفات الاستثمارية (جدول 4).

أما مقارنة بالتقديرات، فقد بلغت نسبة الإنجاز لمجموع التمويلات والاستثمارات والمشاركات بالدينار التونسي 81 %. وقد تم تسجيل الفوارق السلبية خاصة في مستوى عمليات التوظيفات الاستثمارية بنسبة 37 % والمراجعة بنسبة 30 % وهنا نشير إلى أن العامل الرئيسي الذي أدى إلى تسجيل الفوارق السلبية هو عدم تحقيق الأهداف والتمكن من الوصول إلى رصيد الودائع المبرمج لسنة 2017. إضافة إلى ذلك، فقد تكاثفت عدة عوامل أخرى أدت إلى تفاقم هذه الفوارق السلبية تتمثل أهمها في:

- ضعف الطلب من ناحية مقابل كثرة العرض من ناحية أخرى واحتداد المنافسة بين بنوك القطاع
- تدهور الحالة المالية للحرفاء تبعا للظروف الاقتصادية الصعبة وبالتالي اتخاذ سياسة إنتقائية حازمة للمحافظة على محفظة استثمارية صحية وسليمة

- ارتفاع المخاطر بالنسبة لبعض القطاعات مما استوجب مزيد التحوط عند الاستثمار فيها
- وقد أصبحت هذه العوامل من العناصر شبه الدائمة التي بات من الواجب التصدي لها. ففي ظل تطور وتغير الاحتياجات والتنافس المتزايد بين بنوك القطاع لزيادة حصتها في السوق، فإنه أصبح من الضروري أن يكون العمل المصرفي دقيقا ومستهدفا وملبيا لتطلعات العملاء. ويعتبر تطوير منتجات جديدة وتقديم مزايا إضافية هو أحد الوسائل الهامة لتعزيز تفوق البنك على المنافسة

واستدراج عملاء جدد بالإضافة إلى دعم ولاء العملاء الحاليين، وبناءا على ذلك قام البنك كمرحلة أولى بتصنيف العملاء وتخصيص وحدات خاصة لكل صنف من مهامها التركيز على أولوياتهم وتعميق العلاقة معهم حتى يتم ضبط احتياجاتهم وتطلعاتهم وبالتالي التمكن من تطوير المنتج المناسب في الوقت المناسب للعميل المستهدف الصحيح. وقد تم في نفس الإطار تطوير منتجات جديدة خلال سنة 2017 تتمثل في "خدمات البركة" و"دراسات البركة" و "رحلات البركة" و"الإجارة مع خيار التملك" إضافة إلى التحسين في شروط التمويل لبعض المنتجات من خلال توسيع الخيارات في موضوع التمويل بعنوان "رفاهة البركة" والمربحة والتمديد في فترة التمويل بالنسبة لمنتج "مسكن البركة".

وعلى مستوى التمويلات والاستثمارات بالعملات الأجنبية، فقد تراجع رصيدها ليلبلغ 238 مليون دولار أمريكي نهاية ديسمبر 2017 مقابل 305 مليون دولار أمريكي مسجلة خلال نفس الفترة من السنة الماضية وفيما يخص التقديرات فقد بلغت نسبة الإنجاز الجمالية 74 %. ويفسر هذا التراجع وعدم تحقيق الأهداف المرجوة بالانخفاض غير المتوقع لحجم الموارد بالعملات الأجنبية (جدول 5). ويصبح بذلك الرصيد الجملي الخام لعمليات التمويلات والاستثمارات والمشاركات محولا إلى الدينار التونسي 1 368 مليون دينار تونسي مقارنة بـ 1 493 مليون دينار تونسي لنفس الفترة من السنة الماضية، مسجلا بذلك تراجعا بنسبة 8 % ومقابل 1 740 مليون دينار تونسي مقدرة أي بنسبة إنجاز تساوي 79 % (جدول 6).

جدول 4: التمويلات والاستثمارات بالدينار التونسي

مليون دينار تونسي

النمو %	الفعلي 2016 /الفعلي 2017	تقديرات ديسمبر 2017	الفعلي ديسمبر 2017	الفعلي ديسمبر 2016	
-37	-38	162	102	164	توظيفات استثمارية
-3	-8	354	342	373	شهادات إيجار مالي
-30	+47	395	276	188	مربحة
-13	-38	15	13	21	بيع مؤجل
-	-	-	1	-	إجارة
+18	+20	44	53	44	مشاركات
-19	-0.38	970	787	790	المجموع الخام

جدول 5: التمويلات والاستثمارات بالعملة الأخرى محولة إلى الدولار الأمريكي

مليون دولار أمريكي

التمويلات	الاستثمارات	النمو %		تقديرات ديسمبر 2017	الفعلي ديسمبر 2017	الفعلي ديسمبر 2016
		الفعلي/التقديري	الفعلي 2016 / 2017			
توظيفات استثمارية		-30	-24	191	134	176
مربحة		-74	-44	19	5	9
بيع مؤجل		-17	-27	64	53	73
إجارة		-2	-2	47	46	47
المجموع الخام		-26	-22	321	238	305

جدول 6: التمويلات والاستثمارات محولة إلى الدينار التونسي

مليون دينار تونسي

التمويلات	الاستثمارات	النمو %		تقديرات ديسمبر 2017	الفعلي ديسمبر 2017	الفعلي ديسمبر 2016
		الفعلي/التقديري	الفعلي 2016 / 2017			
توظيفات استثمارية		-31	-24	620	430	569
مربحة		-35	+37	441	287	210
بيع مؤجل		-16	-25	169	142	190
شهادات إيجار مالي		-3	-8	354	342	371
إجارة		+1	+5	113	114	109
مشاركات		+18	+20	44	53	44
المجموع الخام *		-21	-8	1 740	1 368	1 493

* بالنسبة للتمويلات بالعملة المحولة إلى الدينار التونسي تم احتسابها طبق سعر صرف الدينار مقابل الدولار 2.4495 مقابل 2.4 مقدرة لنفس الفترة.

بالنسبة لعمليات المربحة فهي تضم مجموعة من المنتجات الجديدة التي تم تسويقها في إطار تحول نشاط البنك من بنك غير مقيم إلى بنك مقيم وقد شهدت تطورا بنسبة 37 % مقارنة بالرصيد المسجل في نهاية سنة 2016 حيث بلغت 287 مليون دينار تونسي خلال شهر ديسمبر 2017 مقارنة بـ 210 مليون دينار تونسي مسجلة خلال شهر ديسمبر 2016 أما مقارنة بالتقديرات فقد سجلت هذه المنتجات فارقا سلبيا بنسبة 35 % وهي مفصلة كالتالي:

ألف دينار تونسي

النمو %	الفعلي / 2017 2016	تقديرات ديسمبر 2017	الفعلي ديسمبر 2017	الفعلي ديسمبر 2016	
-44	+25	365 348	205 695	164 346	مربحة
+20	+80	58 113	69 492	38 542	مسكن البركة
-41	+144	4 028	2 384	976	تحسين مسكن البركة
-26	+64	12 490	9 253	5 650	سيارة البركة
-38	+303	813	502	125	رفاهة البركة
-	-	-	10	-	خدمات البركة
-35	+37	440 791	287 336	209 639	المجموع الخام

وفيما يخص التمويلات المصنفة، فقد بلغ حجمها الإجمالي 83 مليون دينار تونسي في ديسمبر 2017 منها 51 مليون دينار تونسي متعلقة بتصنيف الحريف "ساروست" علما وأن الديون المصنفة الأخرى تساوي تقريبا 32 مليون دينار تونسي. ونتيجة لذلك، سجل مؤشر التسهيلات المصنفة على إجمالي التمويلات نسبة 7% عوضا عن 3% في صورة عدم احتساب تصنيف "ساروست" وفي المقابل شهدت نسبة تغطية المتعثرات بالمؤونات والأرباح المعلقة نسبة 33% عوضا عن 63% إذا لم يتم اعتبار تصنيف عملية الإجارة "ساروست".

✓ الإيرادات

بلغ إجمالي إيرادات الاستغلال البنكي 85.019 مليون دينار تونسي في ديسمبر 2017 مقابل 69.597 مليون دينار تونسي في نفس الفترة من السنة الماضية. أما مقارنة بالتقديرات، فقد بلغت نسبة الإنجاز الجمالية 122%. ويعود هذا الفارق الإيجابي خاصة إلى إيرادات التمويلات والتوظيفات الاستثمارية التي سجلت ما يساوي 68.126 مليون دينار تونسي في ديسمبر 2017 مقابل 58.123 مليون دينار تونسي في ديسمبر 2016 ومقابل 67.445 مليون دينار تونسي مقدرة لنفس الفترة. وقد نتج هذا التطور والفارق الإيجابي مقارنة بالأهداف المبرمجة إلى عوائد عملية الإجارة للحريف "ساروست" بما يساوي 8 مليون دينار تونسي التي تم تحصيلها إثر اتفاقية إعادة جدول الدين المبرمة مؤخرا مع الحريف. وهنا نشير إلى أنه لم يتم الأخذ بعين الاعتبار لهذه الفرضية عند إعداد الموازنة التقديرية لسنة 2017.

وفيما يخص العمولات المحصلة، فقد شهدت ارتفاعا بنسبة 32 % لتبلغ 9.481 مليون دينار تونسي في ديسمبر 2017 مقابل 7.181 مليون دينار تونسي في ديسمبر 2016 وقد شمل هذا النمو جميع العمولات إذ سجلت عمولات عمليات التمويل ارتفاعا هاما بنسبة 74 % وعمولات العمليات التجارية نموا بنسبة 46 % وعمولات العمليات البنكية ارتفاعا بنسبة 24 % أما فيما يخص عمولات مطارف الدفع والصراف الآلي فقد تراجعت بنسبة 1 %. وعلى الرغم من هذا التطور إلا أنه يبقى غير كاف إذ لم يتمكن البنك من تحقيق الأهداف المبرمجة لنفس الفترة إذ بلغت نسبة الإنجاز ما يساوي 97 %. وتم تسجيل الفوارق السلبية خاصة في عمولات عمليات الفروع بنسبة 16 % وعمولات مطارف الدفع والصراف الآلي بنسبة 21 % ويفسر عدم تحقيق الأهداف المقدرة بعدم تمكن البنك من تحقيق الأهداف المبرمجة فيما يخص أرصدة الودائع وعدد الحسابات وتسويق البطاقات النقدية مما أثر سلبا على تحصيل العمولات الخاصة بالعمليات البنكية اليومية (عمليات التحويل وعمليات الخزينة وعمليات السندات التجارية والتصرف في الحسابات البنكية) وعمولات مطارف الدفع والصراف الآلي. أما فيما يخص عمولات العمليات التجارية وعمولات عمليات التمويل، فقد سجلت فوارقا إيجابية بنسبة 8% و 55 % على التوالي. وفي إطار عملية الإصلاح والتحسين، قام البنك باتخاذ مجموعة من التدابير التالية:

- تطوير جدول الرسوم المصرفية بإضافة رسوم جديدة ومراجعة الرسوم الموجودة بما يساهم في نمو إيرادات العمولات؛
- تطوير وتنويع بطاقات الدفع الآلي بما يلبي مختلف حاجيات الحرفاء؛
- العمل على زيادة عدد الحسابات بتنظيم دورات تشجيعية في إطار "PARRAINAGE" للحرفاء لتشجيعهم على استقطاب أقاربهم وأصدقائهم من خلال تقديم تسهيلات وهدايا وحوافز للفروع التي تسجل أعلى رصيد.

بالنسبة للأرباح المتأتية من عمليات الصرف، فقد شهدت تطورا هاما خلال سنة 2017 إذ سجلت نموا بنسبة 137 % مقارنة بأرقام نفس الفترة من السنة الماضية. أما مقارنة بالتقديرات، فقد سجلت هذه الأرباح نسبة إنجاز تساوي 163 %. وقد ساهم في هذا الفارق الإيجابي التطور الملحوظ لقيمة أهم العملات الأجنبية خاصة منها الدولار والأورو مقابل الدينار التونسي.

وفيما يتعلق بمراجيح محفظة الاستثمار فقد بلغت 2.334 مليون دينار تونسي في ديسمبر 2017 مقابل 2.142 مليون دينار تونسي في ديسمبر 2016 مسجلتا بذلك نسبة نمو بـ 9 % ومقابل 2 مليون دينار تونسي مقدرة لنفس الفترة.

✓ أرباح المودعين:

سجلت أرباح المودعين ارتفاعا مقارنة بالسنة الماضية وذلك بنسبة 20 % أما بالنسبة للتقديرات فقد بلغت نسبة الإنجاز 109 % وهي مفصلة كالتالي:

ألف دينار تونسي

النمو		تقديرات ديسمبر 2017	الفعلي ديسمبر 2017	الفعلي ديسمبر 2016	
الفعلي/التقديري	الفعلي 2017 / 2016				
-7	+26	16 415	15 315	12 173	أرباح الودائع غير المخصصة
+42	+26	12 511	17 724	14 108	أرباح الودائع المخصصة
+14	+26	28 925	33 039	26 280	المجموع

- شهدت أرباح الودائع غير المخصصة ارتفاعا مقارنة بأرقام السنة الماضية بنسبة 26 %. وتعتبر هذه الزيادة كنتيجة لتطور حجم الودائع غير المخصصة بنسبة 9 % مقارنة بنفس الفترة من سنة 2016 كما هو مبين في جدول الودائع أعلاه إضافة إلى تكوين "احتياطي مخاطر الاستثمار" بقيمة 1.586 مليون دينار تونسي وقع ادماجها في وعاء الأرباح القابلة للتوزيع. كما نشير أيضا إلى أنه تم استرداد مخصصات عائدة على عملية الإجارة للحريف "ساروست" مما أثر بدوره على أعباء الودائع غير المخصصة. أما مقارنة بالتقديرات فقد سجلت نسبة إنجاز تساوي 93 %.

- بالنسبة لأرباح الودائع المخصصة، شهدت نموا بنسبة 26 % حيث بلغت 17.724 مليون دينار تونسي خلال شهر ديسمبر 2017 مقابل 14.108 مليون دينار تونسي مسجلة لنفس الفترة من السنة الماضية 2016 ومقارنة بالتقديرات فقد بلغت نسبة الإنجاز الجمالية 142 %. وتفسر هذه الزيادة بعوامل استثنائية تتمثل في احتساب ما يعادل 4 مليون دينار تونسي كأعباء على الودائع المخصصة لعملية الإجارة للحريف "ساروست" إثر استخلاص المتأخرات المسجلة على هذا

التمويل في إطار عملية إعادة الجدولة التي تمتع بها، إضافة إلى أعباء أخرى بقيمة 1.4 مليون دينار تونسي على موارد مكلفة عائدة لحريف واحد.

✓ المصاريف

بلغ إجمالي المصاريف 47.243 مليون دينار تونسي في 2017/12/31 مقابل 37.083 مليون دينار تونسي في 2016/12/31 ومقابل 40.492 مليون دينار تونسي مقدرة لنفس الفترة وهي مفصلة في الجدول التالي:

ألف دينار تونسي

النمو	الفعلي/التقديري	تقديرات ديسمبر 2017	الفعلي ديسمبر 2017	الفعلي ديسمبر 2016	
+24	+32	25 482	31 494	23 854	أعباء الموظفين
-4	+10	9 946	9 597	8 726	الأعباء العامة للتسيير
+21	+37	5 064	6 153	4 502	مخصصات الإستهلاكات ومدخرات الأصول الثابتة
+17	+27	40 492	47 243	37 083	المجموع

- شهدت أعباء الموظفين تطورا مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية بنسبة 32 % ومقابل نسبة إنجاز تساوي 24 %. وكما تم الإشارة إليه سابقا، فإن هذا الارتفاع نتج عن أعباء الزيادة القانونية العامة في الأجور العائدة لسنة 2017 وسنة 2016 أيضا التي تم احتسابها بطريقة رجعية وتحميلها كاملة ضمن أعباء السنة وتساوي جملة هذه الزيادات 4.2 مليون دينار تونسي. وهنا نشير إلى أن هذه الفرضية لم يتم أخذها بعين الاعتبار في إطار الموازنة التقديرية لسنة 2017 نظرا للظروف الصعبة التي تعيشها البلاد إذ تمت الموافقة عليها بعض مفاوضات مطولة.

- بالنسبة للأعباء العامة للتسيير، فقد شهدت ارتفاعا بنسبة 10 % مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية وتعتبر هذه الزيادة كنتيجة لتطور نشاط البنك وزيادة حجم الأعمال والاستثمار في

الموجودات وارتفاع عدد الفروع وزيادة حجم الأعباء والمصاريف المتعلقة بها. أما مقارنة بالتقديرات، فقد سجلت الأعباء نسبة إنجاز جمالية تقدر بـ 96%.

- كما سجلت الإستهلاكات ارتفاعا بدورها بنسبة 37 % ومقارنة بالتقديرات بلغت نسبة الإنجاز 117 %. وتعود هذه الزيادة خاصة إلى العوامل التالية:

❖ فتح أربعة فروع إضافية خلال النصف الأول من سنة 2017؛

❖ أعباء 10 فروع التي تم فتحها خلال سنة 2016 خلال فترات مختلفة والتي تم احتسابها كاملة خلال سنة 2017؛

❖ احتساب مخصصات بقيمة 0.5 مليون دينار تونسي على مبنى تم امتلاكه كضمان على تعهدات الحريف «MEN» إثر نزاعات لتحصيل الدين؛

❖ تطوير الموجودات الثابتة وغير الثابتة التي تضم نظم الاستغلال المعلوماتي والتجهيزات الإعلامية والتهئية والتجهيز...

✓ النتائج

وكنتيجة لمختلف التطورات المذكورة سابقا سجل الناتج البنكي الصافي تطورا بنسبة 20 % حيث بلغ ما يساوي 50.641 مليون دينار تونسي في ديسمبر 2017 مقابل 42.146 مليون دينار تونسي في ديسمبر 2016 ومقابل 52.258 مليون دينار تونسي مقدرة لنفس الفترة من السنة محققا بذلك نسبة إنجاز تساوي 97 %.

وبالنسبة لنتيجة الاستغلال، فقد سجلت رصيدا سلبيا بما يساوي 2.423 مليون دينار تونسي في نهاية ديسمبر 2017 مقابل 3.211 مليون دينار تونسي في نفس الفترة من السنة الماضية ومقابل 11.079 مليون دينار تونسي مقدرة لنفس الفترة من السنة

وفيما يخص الأرباح المنجزة لشهر ديسمبر 2017، فقد سجلت بدورها رصيدا سلبيا أيضا بقيمة 4.089 مليون دينار تونسي مقابل 3.217 مليون دينار تونسي مسجلة لنفس الفترة من السنة الماضية ومقابل 8.863 مليون دينار تونسي مقدرة.

وهنا تجدر الإشارة بأن عدة عوامل استثنائية لم يتم اعتبارها عند إعداد الميزانية أدت إلى تسجيل هذا الفارق الهام مقارنة بالتقديرات وهي تلخص فيما يلي:

- أعباء على ودائع مخصصة عائدة إلى حريف واحد «بن تركية» بما يساوي تقريبا 1.4 مليون دينار تونسي؛
- تكوين "احتياطي مخاطر الاستثمار" بقيمة 1.586 مليون دينار تونسي تم ادماجها في وعاء الأرباح القابلة للتوزيع.
- مخصصات على مشاركات الحريف «STE PROMOCHIMICA» بما يساوي تقريبا 1,9 مليون دينار تونسي إثر تداعي الحالة المالية للمؤسسة؛
- مخصصات بقيمة 0.5 مليون دينار تونسي على مبنى بحوزة البنك يتمثل في ضمان على تعهدات الحريف «MEN» تم امتلاكه إثر نزاعات لتحصيل الدين؛
- مخصصات بقيمة 0.688 مليون دينار تونسي لتغطية المخاطر الناتجة عن عملية مراقبة أجريت من قبل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي على التصاريح بالأجور لسنوات 2014-2015-2016 والتي أفضت مؤخرا الى الاعلام بنتائج المراقبة.
- مخصص إضافي بقيمة 0.56 مليون دينار تونسي تم إلزامها من قبل مراقبي الحسابات وذلك امتثالا لمعيار المحاسبة الدولي رقم 19 في نهاية عام 2017 (بالرغم أن المعايير المحاسبية الدولية غير مطبقة في تونس)؛
- تسجيل تجاوز في أعباء الموظفين بقيمة 4,2 مليون دينار تونسي عائدة إلى الزيادة القانونية العامة في الأجور لسنة 2016 التي تم إقرارها بعد مدة كبيرة من المفاوضات وقد تم احتسابها بطريقة رجعية وتحميلها كاملة على السنة الحالية بالإضافة إلى الزيادة القانونية العامة في الأجور لسنة 2017؛
- تخصيص مبلغ بقيمة 1,131 مليون دينار تونسي كغرامة مالية في إطار عملية الصلح إثر مهمة المراقبة الجبائية المعمقة لنشاط البنك.

III- القوائم المالية لسنة 2017 :

الموازنة المختومة في 31 ديسمبر 2017
(الوحدة: 1 000 دينار تونسي)

الميزانية التقديرية 2017/12/31	2016/12/31	2017/12/31	إيضاحات	الأصول
				- الحرية وأموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والحرية العامة للبلاد التونسية
10 000	41 470	78 803	1	- مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية
384 274	411 135	376 936	2	- مستحقات على الحرفاء
849 447	667 419	672 541	3	- محفظة السدات التجارية
455 472	359 066	258 752	4	- محفظة الاستثمار
42 680	42 198	49 402	5	- أصول ثابتة
75 575	54 195	72 714	6	- أصول أخرى
4 909	11 507	10 394	7	
1 822 358	1 586 990	1 519 543		مجموع الأصول
				الخصوم
-	27	27		- البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية
183 989	235 719	116 960	8	- ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية
1 352 056	1 031 657	1 110 364	9	- ودائع وأموال الحرفاء
112 248	143 140	119 942	10	- موارد خاصة
112 248	143 102	119 942		وديعة استثمارية في صيغة تسه أموال دائية
-	38	-		موارد خاصة أخرى
3 571	14 986	16 077	11	- حصوم أخرى
1 651 863	1 425 529	1 363 370		مجموع الخصوم
				الأموال الذاتية
120 000	120 000	120 000		- رأس المال
40 569	38 243	39 344		- احتياطات
1 063	1	918		- التناح المؤجلة
8 863	3 217	(4 089)		- نتيجة السنة
170 495	161 461	156 173	12	مجموع الأموال الذاتية
1 822 358	1 586 990	1 519 543		مجموع الخصوم والأموال الذاتية

الإيضاحات المرفقة تشكل جزءا من القوائم المالية

جدول التعهدات خارج الموازنة
السنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2017
(الوحدة: 1 000 دينار تونسي)

<u>2016/12/31</u>	<u>2017/12/31</u>	<u>إيضاحات</u>	
			<u>الخصوم المحتملة</u>
73 028	19 642		صمايات وكفالات مقدّمة
25 827	29 820		اعتمادات مستنديّة
98 855	49 462		مجموع الخصوم المحتملة
			<u>التعهدات المقدّمة</u>
39 365	42 320	13	تعهدات التمويل المقدّمة للحرفاء
39 365	42 320		مجموع التعهدات المقدّمة
			<u>التعهدات المقبولة</u>
696 507	665 085	14	صمايات مفعولة
696 507	665 085		مجموع التعهدات المقبولة

الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من القوائم المالية

قائمة النتائج المختومة في 31 ديسمبر 2017
(الوحدة 1 000 دينار تونسي)

الميزانية التقديرية	2016/12/31	2017/12/31	إيضاحات
2017/12/31			
إيرادات الاستغلال البنكي			
59 690	51 322	61 278	15 أرباح ومداخيل مماثلة
9 784	7 181	9 481	16 عمولات محصلة
7 755	6 810	6 847	17 مرابيح محفظة السندات التجارية
3 120	2 142	5 079	17 مرابيح العمليات المالية
2 000	2 142	2 334	18 مداخيل محفظة الاستثمار
82 349	69 597	85 019	مجموع إيرادات الاستغلال البنكي
تكاليف الاستغلال البنكي			
(28 925)	(26 280)	(33 039)	19 أرباح المودعين وأعباء مماثلة
(1 166)	(1 171)	(1 339)	عمولات
-	-	-	حسابات مسجلة على محفظة السندات التجارية
(30 091)	(27 452)	(34 378)	مجموع تكاليف
52 258	42 146	50 641	النتائج البنكية الصافية
(500)	(1 774)	(3 794)	20 محصنات المدحرات (المؤوبات) نتيجة تصحيح قيم المستحقات وعناصر خارج الموارد والخصوم
(188)	(107)	(2 075)	21 محصنات المدحرات (المؤوبات) ونتيجة تصحيح قيمة محفظة الاستثمار
-	28	48	إيرادات استغلال أخرى
(25 482)	(23 854)	(31 494)	مصاريف الأعوان
(9 946)	(8 726)	(9 597)	22 أعباء الاستغلال العامة
(5 064)	(4 502)	(6 153)	محصنات الإستهلاكات ومدحرات على الأصول الثابتة
11 079	3 211	(2 423)	نتيجة الاستغلال
-	840	(1 175)	23 رصيد ربح / حسارة على عناصر عادية أخرى
(2 216)	(618)	(410)	الأداء على الأرباح
8 863	3 433	(4 008)	نتيجة الأنشطة العادية
-	(216)	(81)	24 رصيد العناصر الطارئة
8 863	3 217	(4 089)	النتيجة الصافية

الإيضاحات المرفقة تشكل جزءا من القوائم المالية

IV- إيضاحات حول القوائم المالية السنوية المختومة في 31 ديسمبر 2017:

1- مراجع إعداد القوائم المالية وتقديمها

لقد تم إعداد القوائم المالية لبنك البركة تونس طبقا لأحكام القانون عدد 112 لسنة 1996 المؤرخ في 30 ديسمبر 1996 والمتعلق بنظام المحاسبة للمؤسسات وكذلك الأحكام المنصوص عليها في قرار وزير المالية المؤرخ في 25 مارس 1999 المتعلق بالمصادقة على المعايير المحاسبية القطاعية الخاصة بالمؤسسات البنكية.

كما تم إعدادها طبقا للنموذج المنصوص عليه في معيار المحاسبة عدد 21 المتعلق بضبط القوائم المالية للمؤسسات البنكية، باستثناء جدول التدفقات النقدية حيث يتم إعداده بالطريقة الغير مباشرة (تجدر الإشارة إلى أن معيار المحاسبة رقم 21 ينص على استعمال الطريقة المباشرة).

2- السنة المحاسبية

تبدأ السنة المحاسبية في غرة جانفي وتختتم في 31 ديسمبر من نفس السنة.

3- أسس المقاييس والمبادئ المحاسبية المعتمدة وذات الدلالة

لقد أعدت القوائم المالية لبنك البركة تونس على أساس القيمة التاريخية لكل عناصر بنود وأركان القوائم المالية. و تتلخص أهم المبادئ المحاسبية كما يلي :

1.3 احتساب التعهدات و المداخل المتعلقة بها

✓ احتساب التعهدات

تسجل تعهدات التمويل خارج الموازنة عند التعاقد، ثم تحوّل إلى الموازنة عند سحب الأموال بقيمتها الاسمية.

✓ احتساب المداخل

تحتسب الأرباح والإيرادات المماثلة وكذلك العمولات ضمن نتيجة السنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2017 على قدر المبالغ المرتبطة بهذه السنة.

تحتسب عمولات الدراسة والتصرف ووضع التمويلات ضمن حسابات النتيجة إثر إستخلاصها.

وتحتسب عمولات التعهدات خارج الموازنة (عمولات التعهدات، عمولات الاعتمادات المستندية، عمولات الضمان، إلى غير ذلك) ضمن حسابات النتيجة عند تحصيلها.

تسجل ضمن بند أرباح معلقة، الأرباح المستحقة وغير المستخلصة والمتعلقة بالتمويلات المصنفة ضمن الأصول المشكوك في إستخلاصها في الآجال (صنف 2) والأصول التي يصعب استرجاعها كليًا في الآجال (صنف 3) والأصول شبه الميئوس من استخلاصها (صنف 4)، وفقا لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 24 لسنة 1991 ويتم خصمها من الأصول.

وتدرج هذه الأرباح ضمن حسابات النتائج عند استخلاصها. وطبقاً لنفس المنشور لا يتم إلغاء الإيرادات التي تم احتسابها خلال السنوات المحاسبية الماضية ولكن يتم تكوين المدخرات الضرورية عليها مع الأخذ بعين الاعتبار لقيمة الضمانات كما تسجل في قائمة النتائج الأرباح المستحقة وغير المستخلصة والمتعلقة بالأصول الجارية (صنف 0) أو بالأصول التي تتطلب متابعة خاصة (صنف 1) بمرور الفترات المحاسبية المعنية.

2.3 المدخرات (المؤونات) المتعلقة بالتعهدات

✓ المدخرات الخاصة العادية

يتم احتساب المدخرات الخاصة العادية المتعلقة بالتعهدات حسب مقتضيات منشور البنك المركزي التونسي عدد 24 لسنة 1991 والنصوص المعدلة له والمتعلق بمعايير توزيع وتغطية المخاطر ومتابعة التعهدات، الذي يعرف أصناف المخاطر والنسب الدنيا للمدخرات كالاتي:

صنف 0 :	أصول جارية	0 %
صنف 1 :	أصول تتطلب متابعة خاصة	0 %
صنف 2 :	أصول مشكوك في استخلاصها في الآجال	20 %
صنف 3 :	أصول يصعب استرجاعها كلياً في الآجال	50 %
صنف 4 :	أصول شبه ميؤوس من استخلاصها	100 %

يقع تطبيق نسب المدخرات الخاصة العادية حسب أصناف المخاطر على قيمة التعهدات الصافية الغير مغطاة والتي تتمثل في قيمة التعهد الخام بعد خصم الأرباح المعلقة وقيمة الضمانات المتحصل عليها في شكل أصول مالية، عقارات مرهونة، ضمانات الدولة و ضمانات المؤسسات البنكية وشركات التأمين.

✓ مدخرات إضافية على التعهدات المصنفة 4 ذات أقدمية تفوق أو تساوي 3 سنوات

طبقاً لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 21 لسنة 2013 المعدل للمنشور عدد 91-24 لسنة 1991، المتعلق بتوزيع وتغطية المخاطر ومتابعة التعهدات، يتوجب على البنوك تكوين مدخرات إضافية على التعهدات المصنفة 4 ذات أقدمية تفوق أو تساوي 3 سنوات. وقد تم تحديد طريقة احتسابها بنفس هذا المنشور.

✓ المدخرات العامة المتعلقة بالتعهدات

ألزم منشور البنك المركزي التونسي عدد 09 لسنة 2012 المعدل للمنشور عدد 91-24 لسنة 1991، المتعلق بتوزيع وتغطية المخاطر ومتابعة التعهدات، البنوك بتكوين مدخرات ذات صبغة عامة لتغطية المخاطر المحتملة للتعهدات الجارية والتعهدات التي تستوجب متابعة خاصة كما هو منصوص في الفصل 8 من هذا المنشور، وتطرح هاته المدخرات من نتائج السنة.

3.3 تحويل العمليات بالعملة الأجنبية

عند ختم السنة المحاسبية يقع إعادة تقييم الحسابات بالعملات الأجنبية داخل الموازنة وخارجها وذلك باستعمال سعر الصّرف المعمول به في هذا التاريخ. يتوافق هذا السعر مع متوسط سعر صرف العملة بين البنوك الذي يتم نشره من قبل البنك المركزي. اعتمد البنك على متوسط سعر صرف العملة الذي تم عرضه من قبل البنك المركزي التونسي بتاريخ 2017/12/31 .
يتم احتساب فروق الصرف الناتجة عن تقييم وضعية الصرف ضمن نتيجة السنة.

4.3 تصنيف و تقييم محفظة السندات

تسجل سندات الاستثمار المكتتبة من طرف البنك حسب تكلفة الاقتناء وتفيد بالموازنة ضمن الأصول بالنسبة للجزء المحرر وضمن التعهدات خارج الموازنة بالنسبة للجزء الغير محرر.
تقيم السندات المدرجة بالبورصة حسب معدل سعر البورصة اما السندات الاخرى فيتم تقييمها حسب القيمة الحسابية المحددة من خلال آخر القوائم المالية المتوفرة.
تسجل المدخرات عند حصول فارق في القيمة بين سعر التكلفة والقيمة العادلة للسندات.
تدرج سندات التداول وسندات التوظيف ضمن محفظة السندات التجارية.

5.3 احتساب مداخيل محفظة السندات

تسجل حصص أرباح السندات التي يمتلكها البنك ضمن الإيرادات حالما يتم المصادقة على توزيعها.
وتسجل ضمن نتيجة السنة أرباح سندات التوظيف بقدر المبالغ المستحقة والمرتبطة بهذه السنة.

6.3 الأصول الثابتة والاستهلاكات

تسجل الأصول الثابتة بتكلفة اقتنائها ويقع استهلاكها حسب الطريقة الخطيّة. وتكون نسب الاستهلاك كالآتي:

معدّات النقل	20 %
أثاث ومعدّات المكاتب	10 %
معدّات معلوماتيّة	15 %
النظام المعلوماتي (TEMENOS)	6,66 %
برمجيات معلوماتيّة أخرى	33 %
عمليات تهيئة، تركيب وتجهيز الصراف الآلي	10 %
بنايات	5 %

لا يتم احتساب استهلاكات على الأصول الثابتة الغير مدرجة بدورة الاستغلال والموجهة للبيع.
يتم تقييمها بالاعتماد على القيمة الدنيا بين كلفة الاقتناء من جهة والقيمة العادلة من جهة أخرى.

4- الإيضاحات

(إن الأرقام المقدمة في الإيضاحات معروضة بالآلاف دينار تونسي)

إيضاح 1: الخزينة، وأموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية بلغ رصيد هذا البند في 31 ديسمبر 2017 مجموعا قدره 78 803 ألف دينار مفصلة كالاتي:

بيانات	2017/12/31	2016/12/31
خزينة	9 415	6 729
خزينة الصراف الآلي	1 493	1 405
أموال لدى البنك المركزي	65 092	31 323
أموال لدى شركة إ.ب.س	2 803	2 013
المجموع	78 803	41 470

إيضاح 2 : مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية
بلغ مجموع هذا البند في 31 ديسمبر 2017، 376 936 ألف دينار مفصلة كالاتي:

بيانات	2017/12/31	2016/12/31
مستحقات على المؤسسات البنكية	35 027	40 147
مستحقات على المؤسسات المالية	341 909	370 988
المجموع	376 936	411 135

للمفصل رصيد بند المستحقات على المؤسسات البنكية على النحو التالي:

بيانات	2017/12/31	2016/12/31
بنوك مقيمة	13 017	17 457
مرابحة مع البنوك	12 478	16 889
مستحقات مرتبطة لدى البنوك	82	106
مستحقات أخرى على البنوك	457	462
بنوك غير مقيمة	21 808	22 337
مستحقات أخرى	202	353
المجموع الإجمالي	35 027	40 147

للمفصل رصيد بند المستحقات على المؤسسات المالية على النحو التالي:

بيانات	2017/12/31	2016/12/31
مستحقات عادية (شهادات إيجار)	334 384	363 370
مستحقات مرتبطة (شهادات إيجار)	7 525	7 618
المجموع	341 909	370 988

إيضاح 3 – مستحقات على الحرفاء

بلغ رصيد هذا البند في 31 ديسمبر 2017 ما قدره 672 541 ألف دينار تفصيلها كالاتي:

بيانات	2017/12/31	2016/12/31
مراوحة	236 147	147 101
مستحقات مرتبطة بها	4 735	3 736
مراوحة في السلع الدولية	168 466	205 092
مستحقات مرتبطة بها	2 811	5 136
بيع مؤجل	133 780	181 347
مستحقات مرتبطة به	977	1 494
تمويل إجارة	891	11 537
مستحقات مرتبطة بها	2	16
متعثرات إجارة	113	107 220
إعادة جدولة تمويل الإجارة / ساروست	101 986	-
قرض حسن	1 287	1 556
ديون غير مستخلصة ومصاريف قضائية	29 242	22 126
ديون مؤجلة الدفع	14 445	7 520
مستحقات أخرى	981	940
مصاريف قضائية / ساروست	7	-
مجموع مستحقات محفظة التمويل	695 870	694 821
أرباح معلقة	(2 529)	(2 053)
أرباح معلقة تمويل إجارة	(364)	(7 046)
مدخرات	(20 436)	(18 303)
المجموع الصافي	672 541	667 419

ويمكن تحليل المستحقات على الحرفاء كما يلي:

بيانات	مستحقات عادية	مستحقات مصنفة 1	مستحقات مصنفة 2	مستحقات مصنفة 3	مستحقات مصنفة 4	المجموع
المبلغ الخام للمستحقات على الحرفاء	527 562	22 587	2 856	6 690	136 175	695 870
التعهدات خارج الموازنة	87 688	1 141	-	28	495	89 352
مستحقات الودائع الاستثمارية المخصصة	(180 040)	-	(2 213)	-	(61 471)	(243 724)
مجموع التعهدات على الحرفاء الصافية من الودائع الاستثمارية المخصصة(*)	435 210	23 728	643	6 718	75 199	541 498
نسبة التعهدات المصنفة	%15.25					
أرباح معلقة	-	-	(189)	(253)	(2 451)	(2 893)
مدخرات	(2 731)	-	-	-	(17 705)	(20 436)
نسبة تغطية التعهدات المصنفة بالمؤونات المخصصة لهذا الصنف	%24.95					

(*) تقيد الودائع الاستثمارية المخصصة كخصوم ضمن بند "ودائع وأموال الحرفاء". ويتم توظيفها في تمويلات وذلك حسب العقود الممضاة. يتحمل المودعون الخسائر الحاصلة حسب نسبة مشاركتهم في الاستثمار.

إيضاح 4 – محفظة السندات التجارية
يحلل رصيد محفظة السندات التجارية كما يلي:

بيانات	2017/12/31	2016/12/31
سندات التوظيف	257 047	357 207
مستحقات مرتبطة بها	1 705	1 859
المجموع الصافي	258 752	359 066

يحلل رصيد سندات التوظيف كما يلي:

بيانات	القيمة الخام 2017	القيمة الخام 2016	القيمة الصافية 2017	القيمة الصافية 2016
بنك البركة بحرين	180 917	260 086	180 917	260 086
مستحقات مرتبطة	1 558	1 718	1 558	1 718
بنك البركة تركيا	61 658	72 777	61 658	72 777
مستحقات مرتبطة	98	76	98	76
البنك الاستثماري التركي اكتيف	-	12 149	-	12 149
مصرف البحرين المركزي	6 124	5 750	6 124	5 750
مستحقات مرتبطة	42	39	42	39
الشركة العربية للتأجير الدولي	-	1 185	-	1 185
الشركة التونسية لصناعات التكرير	7 348	5 190	7 348	5 190
مستحقات مرتبطة	7	26	7	26
مضاربة شركة S.P.G	1 000	71	1 000	71
المجموع	258 752	359 066	258 752	359 066

إيضاح 5 – محفظة الاستثمار

تحلل محفظة الاستثمار على النحو التالي:

بيانات	2017/12/31	2016/12/31
سندات الاستثمار	37 775	36 675
سندات المساهمة (مصرف الزيتونة)	15 477	7 299
مدخرات	(3 850)	(1 775)
المجموع الصافي	49 402	42 198

للإحلال رصيد محفظة الاستثمار كما يلي:

بيانات	القيمة الخام 2017	القيمة الخام 2016	مدخرات 2017	مدخرات 2016	القيمة الصافية 2017	القيمة الصافية 2016
الصندوق التونسي للتنمية 2 (TDF2)	10 235	10 235	0	0	10 235	10 235
بيت الإيجار المالي التونسي السعودي باست لير	8310	8 310	0	0	8 310	8 310
شركة بروموكيكا (PROMOCHIMICA)	2 247	2 246	(1 883)	0	2 246	2 246
شركة الحيرة للتطهير والاستصلاح والاستثمار	2 104	2 104	0	0	2 104	2 104
شركة عتيد لرأس مال تانت (سيكاف) SICAF	2 059	2 059	(100)	0	2 059	2 059
الشركة التونسية للتأمين التكافلي "الأمانة تكافل"	1 911	1 911	0	0	1 911	1 911
العصرية للإيجار المالي	1 689	1 689	(608)	(580)	1 689	1 109
المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة (ITFC)	870	870	0	0	870	870
شركة ميدي لواير MEDI LOISIRS	1 679	1 679	(500)	(500)	1 679	1 179
شركة الكيمياء	306	306	(61)	(49)	306	257
فصاء الأنشطة الاقتصادية سررت	675	675	0	0	675	675
معرض تونس الدولي	199	199	0	(11)	199	188
المصرفية المشتركة للمقاصة SIBTEL	90	90	(7)	(7)	90	83
بنك الأعمال المعارسي	313	313	(313)	(313)	313	0
الشركة العربية التونسية للاستثمار والتنمية (ATID)	89	89	(89)	(80)	89	9
الشركة التونسية للتقديرات	64	64	0	0	64	64
ياكوفيل	140	140	(140)	(140)	140	0
الشركة التونسية السعالية للتجارة العالمية	56	56	(56)	(56)	56	0
بوليفار	39	39	(39)	(39)	39	0
الصندوق التونسي للتنمية 3 (TDF3)	4 600	3 500	0	0	4 600	3 500
تونس افريقيا للتصدير	100	100	(53)	0	100	100
شهادات الريفوتة	14 444	7 299	0	0	14 444	7 299
شهادات باست لير	1 032	-	-	-	1 032	-
المجموع	53 251	43 973	(3 850)	(1 775)	49 402	42 198

• استثمار "شركة بيت الإيجار المالي التونسي السعودي"

يملك بنك البركة تونس مساهمة بنسبة 23,60 % من رأس مال شركة بيت الإيجار المالي التونسي السعودي "BEST LEASE". وتعتبر هذه المساهمة حسب معيار المحاسبة رقم 36 مساهمة في مؤسسة شريكة، وبالتالي فهو غير ملزم بإعداد قوائم مالية مجمعة.

يحوصل الجدول التالي مدى تأثير استعمال طريقة التقييم بالمعادلة على قيمة هذه المساهمات وعلى النتائج، كما ولو أن البنك قام بإصدار قوائم مالية مجمعة، وذلك تطبيقا لمقتضيات الفقرة عدد 24 من المعيار عدد 36. هذا ونشير إلى أن المعطيات التالية تم إنجازها على أساس القوائم المالية المختومة في 2016/12/31.

المساهمة	بأست ليز
القيمة التاريخية	8 310
نسبة المشاركة	% 23,60
الأموال الذاتية قبل النتيجة في 2016/12/31	45 913
نتيجة شهر ديسمبر 2016	5 576
قيمة أسهم حسب طريقة التقييم بالمعادلة	10 835
الفرق بالنسبة للقيمة المحاسبية في 31 ديسمبر 2016	2 525
أثر التقييم بالمعادلة على نتيجة 2017	1 316

• استثمار "الصندوق التونسي للتنمية II (TDF II)"

يملك بنك البركة تونس في 31 ديسمبر 2017، 1001 حصة من رأس مال "الصندوق التونسي للتنمية II (TDF II)" وهو ما يمثل 51.6% من إجمالي الحصص وهي نسبة تمكن من المشاركة في قرارات الصندوق الاستثماري. لكن بما أن البنك يشارك في هذا الصندوق في إطار اتفاقية مشتركة مع خمس مؤسسات أخرى فإن مساهمته الفعلية لا تمثل إلا 20 % فقط. وبالتالي فإن هذه النسبة لا تخول له المشاركة في اتخاذ القرارات المالية والتشغيلية التي تخص الصندوق. وعملا بالمعيار المحاسبي التونسي عدد 36 فإن البنك غير ملزم بتقديم بيانات مالية موحدة بما أنه لا يملك وحدات فرعية.

و يلخص الجدول الموالي مدى تأثير استعمال طريقة التقييم بالمعادلة على قيمة هذه المساهمات وعلى النتائج، كما ولو أن البنك قام بإصدار قوائم مالية مجمعة، وذلك وفقا للمعيار المحاسبي عدد 36 – الفقرة 23. وهنا نشير إلى أن المعطيات التالية تم إنجازها على أساس القوائم المالية المدققة والمختومة في 2016/12/31.

المساهمة	(TDF2)
القيمة التاريخية	10 235
نسبة المشاركة	% 51,60
الأموال الذاتية قبل النتيجة في 2016/12/31	20 148
نتيجة شهر ديسمبر 2016	149
قيمة أسهم حسب طريقة التقييم بالمعادلة	10 396
الفرق بالنسبة للقيمة المحاسبية في 31 ديسمبر 2016	161
أثر التقييم بالمعادلة على نتيجة 2017	77

إيضاح 6 – أصول ثابتة

بلغ رصيد هذا البند في 31 ديسمبر 2017 مجموعاً قدرها 72 714 ألف دينار تونسي يفصل كالاتي:

بيانات	2017/12/31	2016/12/31
القيمة الخام للأصول غير المادية	13 407	12 017
الإستهلاكات	(6 456)	(5 260)
القيمة الصافية للأصول غير المادية	6 951	6 757
القيمة الخام للأصول الثابتة المادية	92 143	70 080
الإستهلاكات	(25 830)	(22 642)
انخفاض قيمة	(549)	-
القيمة الصافية للأصول الثابتة المادية(*)	65 764	47 438
القيمة الصافية في نهاية السنة	72 714	54 195

يحلل رصيد الأصول الثابتة المادية الصافية كما يلي:

بيانات	2017/12/31	2016/12/31
الأرض	22 931	4 970
البناءات	22 336	22 790
أصول ثابتة خارج الاستغلال	195	768
عمليات تهيئة، تركيب وتجهيز	11 019	9 136
معدات سويفت	-	1
معدات النقل	70	136
معدات إعلامية	4 559	4 510
معدات وتجهيزات المكاتب	2 911	2 909
موزع نقدي	68	68
معدات نقدية	723	799
أصول ثابتة في طور الإنجاز	952	1 352
المجموع الصافي	65 764	47 438

إيضاح 7 – أصول أخرى

بلغ بند "الأصول الأخرى" في 31 ديسمبر 2017 رسيداً قدره 10 394 ألف دينار تونسي ويفصل كالاتي:

بيانات	2017/12/31	2016/12/31
حسابات الارتقاب و التسوية	1 046	20
أعباء مسجلة مسبقاً	931	859
حسابات جبائيه واجتماعية	1 535	2 040
تسبقة للمزودين	281	1 795
قروض حسنة للموظفين	5 592	5 156
أصول أخرى	1 009	1 637
المجموع الصافي	10 394	11 507

لتغطية التزاماتها في إطار خروج الموظفين عند التقاعد، وقع البنك على عقد تكافلي جديد يضم مدخرات جماعية بعنوان "مكافأة نهاية الخدمة" بتاريخ 2015/12/25. وقد تم تحويل كل الأموال المجمعة في عقد التأمين الأول الذي بدأ العمل به منذ 2012/01/01 في إطار عقد التأمين التكافلي الحالي.

وفي هذا الإطار قام البنك بتقيد أعباء تأمين تكافلي بمبلغ 566 ألف دينار وترتفع بذلك أموال صندوق مكافأة نهاية الخدمة المجمعة لدى شركة التأمين إلى 1 763 أ.د.ت في 2017/12/31. إضافة الى ذلك قام البنك بتقيد مخصصات نهاية الخدمة للموظفين بمبلغ 566 ألف دينار طبقا لمقتضيات المعيار الدولي رقم 19

إيضاح 8 – ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية

بلغ رصيد بند "ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية" في 31 ديسمبر 2017 مبلغا قدره 116 960 ألف دينار تونسي ويفصل كما يلي:

بيانات	2017/12/31	2016/12/31
ودائع وأموال المؤسسات البنكية (1)	83 962	203 409
ودائع وأموال المؤسسات المالية	32 998	32 310
المجموع الصافي	116 960	235 719

(1) يحلّ رصيد الودائع وأموال المؤسسات البنكية كما يلي:

بيانات	2017/12/31	2016/12/31
ودائع مخصصة لبنوك	57 361	153 378
ودائع أخرى	26 601	50 031
المجموع	83 962	203 409

إيضاح 9 – ودائع وأموال الحرفاء

بلغت ودائع وأموال الحرفاء في 31 ديسمبر 2017 مجموعا قدره 1 110 364 ألف دينار تونسي تفصل كالاتي

بيانات	2017/12/31	2016/12/31
حسابات إيداع (1)	372 431	448 542
مبالغ أخرى راجعة للحرفاء (2)	737 934	583 115
المجموع	1 110 364	1 031 657

(1) يحلّ رصيد حسابات إيداع كما يلي :

بيانات	2017/12/31	2016/12/31
حسابات تحت الطلب	343 667	424 843
حسابات توفير	28 763	23 698
المجموع	372 431	448 542

(2) يحلّ رصيد مبالغ أخرى راجعة للحرفاء كما يلي :

بيانات	2017/12/31	2016/12/31
حسابات استثمارية غير مخصصة (أ)	463 161	417 661
مطلوبات مرتبطة بها	13 753	9 169
حسابات استثمارية مخصصة (ب)	202 258	121 111
مطلوبات مرتبطة بها	5 621	3 579
حسابات غير قابلة للتصرف	6 661	11 854
مبالغ أخرى مطلوبة (ج)	46 480	19 741
المجموع	737 934	583 115

(أ) تستعمل الأموال المرصودة في الحسابات الاستثمارية غير المخصصة لتمويل المشاريع المقدمة للحرفاء. وتوزع الأرباح الناتجة عن هذه التمويلات بين البنك والحريف حسب الشروط التعاقدية بعد اقتطاع الأرباح المعلقة والمدخرات مع الأخذ بعين الاعتبار استقرار الودائع.

يتفرع رصيد هذا الحساب حسب الأجل المعتمدة كما يلي:

بيانات	2017/12/31	2016/12/31
من 3 إلى 6 أشهر	5 612	6 255
من 6 إلى 9 أشهر	2 158	1 939
أكثر من 9 أشهر	455 391	409 467
المجموع	463 161	417 661

(ب) تستعمل الأموال المرصودة في الحسابات الاستثمارية المخصصة لتمويل المشاريع. ويجب أن تكون عملية التخصيص مدونة في عقود مع الحرفاء. ويكون استرداد الأموال المستثمرة والأرباح مرتبطة بتحصيل التمويلات.

(ج) يمثل هذا الرصيد المبالغ المجمدة في انتظار تصفية العمليات العالقة 31 ديسمبر 2017 وتفصل كالاتي:

بيانات	2017/12/31	2016/12/31
مبالغ مضمنة لخطابات الاعتمادات	867	1 235
مبالغ مضمنة لخطابات الضمان والكفالة	9 534	6 267
مبالغ مضمنة لشيكات مصدق عليها وغير مدفوعة	3 591	2 392
السندات التجارية المقدمة ضمانا	3 042	2 620
مبالغ أخرى مطلوبة	29 446	7 226
المجموع	46 480	19 741

إيضاح 10 - موارد خاصة

بلغ رصيد هذا البند في 31 ديسمبر 2017 مجموعا قدره 119 942 ألف دينار تونسي ويفصل كما يلي:

بيانات	2017/12/31	2016/12/31
وديعة استثمارية في صيغة شبه أموال ذاتية (*)	119 942	143 102
موارد خاصة أخرى	-	38
المجموع	119 942	143 140

(*) دعما وتعزيزا لموارد البنك، قامت مجموعة البركة المصرفية في سنة 2013 بتوفير وديعة استثمارية بقيمة 75 مليون دولار أمريكي في صيغة شبه أموال ذاتية طبقا لمقتضيات الفصل 5 من منشور البنك المركزي عدد 24-91 المؤرخ في 17 ديسمبر 1991.

إيضاح 11 - خصوم أخرى

بلغ رصيد هذا البند في 31 ديسمبر 2017 مجموعا قدره 14 792 ألف دينار تونسي ويفصل كما يلي:

بيانات	2017/12/31	2016/12/31
حسابات الارتقاب والتسوية	2 826	5 531
أعباء للدفع	3 500	2 293
مدخرات على الأعباء والمخاطر	2 313	347
أرباح مجنبية (*)	125	137
أعباء للدفع لفائدة المزدوين	963	1 432
حسابات جبائية واجتماعية	2 977	2 614
مكفاة نهاية الخدمة للموظفين	566	-
أعباء للدفع لفائدة الموظفين	1 474	1 442
خصوم أخرى	1 251	975
مساهمة ظرفية استثنائية لفائدة الدولة	81	216
المجموع	16 077	14 986

(*) يضم هذا البند الفوائض المتأتية من الإيداعات لدى البنوك الأخرى وغرامات المماثلة المستخلصة والأموال المجنبة تبعا للضوابط الشرعية المعتمدة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للبنك، ولا يتم إدراجها ضمن نتائج السنة.

إيضاح 12 – الأموال الذاتية
تتمثل الوضعية الصافية كما يلي:

بيانات	2017/12/31	2016/12/31
رأس المال	120 000	120 000
احتياطي	39 344	38 243
مدخرات غير مخصصة	5 688	5 688
احتياطي قانوني	12 000	12 000
الصندوق الاجتماعي	5 000	5 000
احتياطي الاستثمار	16 654	15 554
إحتياطيات أخرى	1	1
نتائج مؤجلة	918	1
أرباح الفترة	(4 089)	3 217
الوضعية الصافية	156 173	161 461

يحلل جدول تغييرات الأموال الذاتية كالآتي:

رأس المال	رأس المال	الاحتياطي قانوني	احتياطيات أخرى	احتياطي بمعنوان صندوق اجتماعي	احتياطي إعادة استثمار	نتائج مؤجلة	نتيجة السنة	المجموع
الرصيد في 01 جانفي 2017 بالألف دينار	120 000	12 000	5 688	5 000	15 554	1	3 217	161 461
توزيع نتيجة سنة 2016	-	-	-	-	-	-	3 217	-
أرباح موزعة	-	-	-	-	-	-	-	-
إعانات إجتماعية	-	-	-	-	-	-	(1 200)	(1 200)
إحتياطي إعادة استثمار	-	-	-	-	1 100	-	(1 100)	-
نتائج مؤجلة	-	-	-	-	-	917	(917)	-
صندوق إجتماعي	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	120 000	12 000	5 688	5 000	16 654	1	(4 089)	160 261
نتيجة سنة 2017								(4 089)
الرصيد في	120 000	12 000	5 688	5 000	16 654	918	(4 089)	156 173
2017/12/31								

إيضاح 13 – التعهدات المقدمة

تحلل تعهدات التمويل المقدمة للحرفاء حسب طبيعة المنتج كما يلي:

بيانات	2017/12/31	2016/12/31
تعهدات قصيرة الاجل	31 091	2 605
تعهدات طويلة الاجل	11 229	36 760
المجموع	42 320	39 365

إيضاح 14 – الضمانات المقبولة

تحلل الضمانات المقبولة كما يلي:

بيانات	2017/12/31	2016/12/31
ضمانات مقبولة من الحرفاء	550 001	559 498
ضمانات سيادية	114 407	130 664
كفالة مقبولة من المؤسسات البنكية المقيمة في الخارج	677	6 345
المجموع	665 085	696 507

إيضاح 15 – أرباح ومداخيل مماثلة

تحلل الأرباح والمداخيل المماثلة حسب طبيعة الدخل كما يلي:

بيانات	2017/12/31	2016/12/31
شهادات الإيجار	24 229	22 396
مربحة في السلع	9 065	12 701
مربحة	14 580	9 437
بيع مؤجل	5 376	6 787
إيجار	8 028	-
المجموع	61 278	51 322

إيضاح 16 – عموالات محصلة

سجلت العموالات المحصلة بعنوان سنة 2017 مجموعا قدره 9 481 ألف دينار تونسي ويفصل كما يلي:

بيانات	2017/12/31	2016/12/31
عمولات دراسة وتسيير	2 459	1 425
عمولات على السندات التجارية والصكوك	1 136	728
عمولات على عمليات التحويل	1 498	1 392
عمولات على عمليات الخزينة	383	425
عمولات على عمليات النقد الالكتروني	904	1 000
عمولات على الحسابات والأرصدة	1 017	749
عمولات على عمليات التجارة الخارجية	1 735	1 295
عمولات مع الأمانة تكافل	260	51
عمولات أخرى	90	117
المجموع	9 481	7 181

إيضاح 17 – أرباح / محفظة عمليات الاستثمار والصرف

تحلل أرباح محفظة السندات التجارية والعمليات المالية كالآتي:

بيانات	2017/12/31	2016/12/31
مراييح الصرف	5 138	2 157
خسائر الصرف	(58)	(15)
المراييح الصافية للصرف (1)	5 080	2 142
أرباح محفظة السندات التجارية	6 625	6 628
أرباح مضاربة مقيدة	222	182
المراييح محفظة السندات (2)	6 847	6 810
المجموع	11 927	8 952

إيضاح 18 – مداخيل محفظة الاستثمار

تفصل مداخيل محفظة الاستثمار كالاتي:

بيانات	2017/12/31	2016/12/31
1/مداخيل شهادات استثمار		
الزيتونة	947	810
بيت الإيجار المالي التونسي السعودي	33	-
المجموع 1	980	810
2/مداخيل محفظة الإستثمار		
بيت الإيجار المالي التونسي السعودي	779	708
فضاء الأنشطة الاقتصادية بينزرت	56	-
معرض تونس الدولي	24	24
شركة البحيرة للتطهير و التطهير و الاستصلاح و الاستثمار	341	200
صندوق استثمار التونسي اا	77	182
العصرية للإيجار	50	68
شركة عتيد لرأس مال ثابت (سيكاف)	-	63
شركة بروموكيكا (ارباح صرف/تحويل راس المال)	-	64
مداخيل أخرى	26	23
المجموع 2	1 353	1 332
المجموع	2 334	2 142

إيضاح 19 – أرباح المستثمرين وأعباء مماثلة

يأتي تفصيل الأرباح المدينة والأعباء المماثلة كالاتي:

بيانات	2017/12/31	2016/12/31
أرباح الودائع غير المخصصة وحسابات الادخار (*)	15 315	12 173
أرباح الحسابات الاستثمارية المخصصة	17 725	14 108
المجموع	33 039	26 280

(*) تتمتع الحسابات الاستثمارية غير المحصنة وحسابات التوفير بنصيبها من الأرباح المتأتية من التمويلات والاستثمارات التي قام بها البنك بعد اقتطاع الأرباح المعلنة والمدحرات المكونة بعنوان الديون والاستثمارات المتعثرة.

إيضاح 20 - مخصصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيمة المستحقات والعناصر خارج الموازنة والخصوم
تحلل المخصصات الصافية المتعلقة بديون الحرفاء كما يلي:

بيانات	2017/12/31	2016/12/31
مخصصات المدخرات على تعهدات الحرفاء	(3 107)	(2 892)
مخصصات المدخرات على المخاطر	(2 665)	(37)
مخصصات المدخرات ذات صبغة عامة	(786)	(190)
استرداد مؤونات على تمويلات الحرفاء	2 428	1 346
استرداد مؤونات على المخاطر والأعباء	337	-
المجموع	(3 794)	(1 774)

إيضاح 21 - مخصصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيمة محفظة الاستثمار

تحلل مخصصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيمة محفظة الاستثمار كما يلي:

بيانات	2017/12/31	2016/12/31
مخصصات واستردادات على المدخرات	(2 100)	(306)
استرداد مؤونات /محفظة الاستثمار	25	199
المجموع	(2 075)	(107)

إيضاح 22 - أعباء الاستغلال العامة

تحلل أعباء الاستغلال العامة كما يلي:

بيانات	2017/12/31	2016/12/31
نفقات بريدية ونفقات الاتصالات اللاسلكية	1 394	1 390
صيانة واصلاحات	2 708	2 019
اشهار وعلاقات عامة	244	626
أتعاب المستشارين والمراقبين الخارجيين	371	403
أعباء اللجان ومجلس الإدارة	553	552
اعباء النفقات الاولى	-	348
مكافئات الحضور	677	637
أعباء المكتب والإدارة	610	419
خدمات خارجية	542	402
مصاريف الماء والكهرباء	536	373
مصاريف ومهمات بالخارج	156	164
بوليصة التأمين والسلامة	460	311
ضرائب وأداءات	178	133
كراء	39	16
أعباء أخرى	1 128	933
المجموع	9 597	8 726

إيضاح 23 – رصيد ربح / خسارة على عناصر عادية أخرى
يحلل رصيد ربح / خسارة على عناصر عادية أخرى كالآتي:

بيانات	2017/12/31	2016/12/31
أرباح عادية أخرى	165	942
خسائر عادية أخرى	(1 340)	(102)
المجموع	* (1 175)	840

(*) حصص البنك إلى عملية مراقبة حثائية بحصص الحسابات المالية للسنوات 2011-2013 أفصت إلى تعديل أولي بقيمة 4,385 مليون دينار تونسي أفصت مساعي البنك الصلحية إلى علق الملف مع دفع 1,13 مليون دينار تونسي

إيضاح 24 – رصيد ربح / خسارة على عناصر طارئة
 عملاً بأحكام المادة 52 من قانون المالية لسنة 2018، تم إحداث مساهمة ظرفية استثنائية لفائدة الدولة تساوي 5 % من الأرباح الخاضعة للضريبة على الشركات لسنة 2017، إذ تبلغ 81 ألف دينار تونسي

إيضاح 25 – السيولة وما يعادل السيولة في نهاية السنة المحاسبية
تحلل السيولة في نهاية السنة المحاسبية كالآتي:

بيانات	2017/12/31	2016/12/31
الخزينة وأموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية	78 803	41 470
والخزينة العامة (إيضاح 1)		
ودائع لدى المؤسسات البنكية	22 263	22 712
أموال البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية	(27)	-
ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية (أقل من ثلاثة أشهر)	(207 672)	(145 778)
المجموع	(106 632)	(81 596)

إيضاح 26 - توزيع الأصول والخصوم حسب تواريخ الاستحقاق

الأصول	أقل من 3 أشهر	3 - 6 أشهر	6 أشهر - سنة	من سنة - 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	المجموع
- الخزينة وأموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية	78 803	-	-	-	-	78 803
- مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية	232 883	55 511	55 424	3 436	29 681	376 936
- مستحقات على الحرفاء	186 923	23 078	51 167	214 681	196 692	672 541
- محفظة السندات التجارية	125 376	127 252	6 124	-	-	258 752
- محفظة الاستثمار	807	-	235	-	48 360	49 402
- أصول ثابتة	-	-	-	-	72 714	72 714
- أصول أخرى	-	-	-	-	10 394	10 394
مجموع الأصول	624 793	205 842	112 950	218 117	357 842	1 519 543
الخصوم						
- البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية	27	-	-	-	-	27
- ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية	82 299	2 464	6	32 191	-	116 960
- ودائع وأموال الحرفاء	509 680	34 180	24 850	538 556	3 098	1 110 364
- موارد خاصة	11 239	243	-	-	108 460	119 942
- خصوم أخرى	-	-	-	-	16 077	16 077
مجموع الخصوم	603 244	36 887	24 856	570 746	127 636	1 363 370
الأموال الذاتية						
- رأس المال	-	-	-	-	120 000	120 000
- احتياطات	-	-	-	-	40 261	40 261
- النتائج المؤجلة	-	-	-	-	1	1
- نتيجة السنة المحاسبية	-4 089	-	-	-	-	-4 089
مجموع الأموال الذاتية	-4 089	0	0	0	160 261	156 173
مجموع الخصوم والأموال الذاتية	599 156	36 887	24 856	570 746	287 897	1 519 543

إيضاح 27 -العمليات مع الأطراف ذات العلاقة

تشمل المؤسسات المتشاركة المؤسسات التالية:
أ. مؤسسات تابعة لمجموعة البركة المصرفية:

الأطراف	مكان التواجد
مجموعة البركة المصرفية	البحرين
بنك البركة الإسلامي	البحرين
البنك الإسلامي الأردني	الأردن
بنك البركة تركيا	تركيا
بنك البركة مصر	مصر
بنك البركة لبنان	لبنان
بنك البركة الجزائر	الجزائر
بنك البركة سوريا	سوريا

وتكون أرصدة العمليات والحسابات مع هذه الأطراف كالتالي:

بيانات	مستحقات على الأطراف ذات العلاقة		المطلوبات للأطراف ذات العلاقة				الأرباح والعصوات المتأتية من أطراف ذات العلاقة	
	التزامات داخل الميزانية	التزامات خارج الميزانية	ودائع تحت الطلب	ودائع مخصصة	وديعة استثمارية	عصوات	أرباح تمويل	المصاريف لفائدة الأطراف ذات العلاقة
بنك البركة تركيا	62 320	592	-	-	-	2	705	-
البنك الإسلامي الأردني	-	-	-	442	-	-	-	-
بنك البركة مصر	-	59	12	12 302	-	-	-	-
بنك البركة الإسلامي البحرين	182 905	-	-	7 883	-	1	5 382	2 042
بنك البركة لبنان	253	-	-	-	-	-	-	-
مجموعة البركة المصرفية	-	-	184	-	119 942	97	1 076	4 401
بنك البركة الجزائر	-	2 139	-	-	-	133	-	-
بنك البركة سوريا	-	1 649	14 822	5 015	-	250	-	405
المجموع	245 478	4 439	15 018	25 642	119 942	483	7 163	6 848

ب. مؤسسات تابعة لمجموعة دله البركة السعودية:

الأطراف	مكان التواجد
الشركة العربية للتأجير الدولي	المملكة العربية السعودية
شركة أليف للتجارة	البريطانية العظمى
دله البركة القاصة	المملكة العربية السعودية
المؤسسة الحرائرية السعودية للإيجار المالي	الحرائر
بيت الإيجار المالي التونسي السعودي	تونس
شركة البركة العقارية	تونس
شركة البحيرة للتطهير والاستصلاح	تونس
والاستثمار	
شركة الامانة تكافل	تونس

وتكون أرصدة العمليات والحسابات مع هذه الأطراف كالتالي:

بيانات	مستحقات على الأطراف ذات العلاقة		مطلوبات للأطراف ذات العلاقة			الأرباح والعمولات المتأتية من أطراف ذات العلاقة			المصاريف لفائدة الأطراف ذات العلاقة
	التزامات داخل الميزانية	التزامات خارج الميزانية	ودائع مخصصة	ودائع غير مخصصة	ودائع أخرى	عمولات	أرباح تمويلات واستثمارات	أرباح الاسهم	
ناست ليز	81 243	-	-	-	2 004	12	4 308	779	-
شركة أليف	-	-	5 442	3 387	84	-	-	-	-
شركة أليف للتجارة	-	-	-	-	-	-	-	-	-
دله البركة	-	-	-	-	908	-	-	-	-
دله البركة القاصة	-	-	-	2 254	30	-	-	-	-
شركة الإيجار الحرائرية السعودية	-	-	4 386	4 140	134	2	-	-	798
شركة البركة العقارية	24 385	4 478	-	620	179	182	1 217	-	-
شركة البحيرة للتطهير والاستصلاح والاستثمار	2 104	-	-	-	-	-	-	77	-
الامانة تكافل	1 911	18 966	18 466	-	1 703	5	-	-	978
المجموع	109 643	23 444	28 294	10 401	5 042	201	5 525	856	1 776

ايضاح 28 - الأحداث اللاحقة

تم اعتماد هذه القوائم المالية من قبل مجلس إدارة البنك المنعقد في 12 فيفري 2018.

